

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
جامعة جيجل - محمد الصديق بن يحي -
كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية.
قسم التعليم الأساسي للعلوم الانسانية.

محاضرات السداسي الأول مقياس:

تاريخ الجزائر المعاصر.

(طلبة المجموعة الثانية من الفوج 09-16)

د. بوقارة عبد الرحمان.

السنة الجامعية:

2023/2022

المحاضرة الأولى:

الجزائر أواخر العهد العثماني.

د. بوقارة عبد الرحمان.

من المتعارف عليه عند أغلب المؤرخين أن الحكم العثماني بالجزائر مر بأربعة مراحل رئيسية: مرحلة البايكرايات [1518-1588]، ومرحلة الباشوات [1588-1659]، ومرحلة الأغوات [1659-1671]، ومرحلة الدايات [1671-1830]. وسوف نستعرض فيما يلي باختصار أهم الأحداث التي ميزت هذه المراحل.

عهد البايكرايات:

البايكرايات هم قادة الأميرالية نذكر منهم: عروج 1515، خير الدين، حسن آغا، وصالح رايس 1552، وحسن الكورسو، وعلي هو آخر البايكرايات.

ويمثل هذا العصر أزهى العصور بالنسبة للحكم التركي في الجزائر، حيث ازدهرت البلاد في هذه المرحلة من الناحية الاقتصادية والعمرانية وذلك بفضل التعاون بين رياس البحر والأهالي وقد ساهم في تنمية البلاد وازدهارها مهاجرو الأندلس الذين وظفوا خبراتهم ومهاراتهم في ترقية المهن والبناء وتقوية الاقتصاد

كما استطاع البايكرايات أن يحققوا الوحدة الإقليمية والسياسية للدولة الجزائرية التي امتد نفوذها وسيطرتها إلى كل جهات الشرق والغرب والجنوب والقضاء على كل الإمارات والسلطات المحلية بتلمسان والإمارات الحفصية في قلعة بني عباس وقسنطينة وعنابة وإمارة كوكو بالقبائل.

ويعتبر صالح رايس [1552-1556] بطل تحقيق هذه الوحدة لأنه هو الذي اجتهد في مد نفوذ الأتراك في الواحات بالجنوب [وادي سوف وورقلة] وقضى على الدولة الزيانية بتلمسان، وفرض طاعة السلطة المركزية بالجزائر على كافة المناطق ووصلت التخوم [الحدود] الجزائرية في عهده - بصفة تقريبية - إلى ما هي عليه اليوم. وعلى مستوى العلاقات السياسية الدولية فقد استطاعت الجزائر بفضل امتلاكها لأسطول بحري قوي أن تفرض إرادتها على كل الدول الأوروبية وترغمها على دفع إتاوات مقابل ضمان الأمن والسالم لمراكبها في حوض البحر الأبيض المتوسط.

وقد تميزت هذه الفترة من تاريخ الجزائر باستقرار الحياة السياسية وتحالف الجميع ضد العدو الإسباني حيث تم تحرير برج الفنار عام 1529م من سيطرة الإسبان وتحرير بجاية عام 1555م وإنهاء الوجود الإسباني في تونس عام 1574م وإحاقها بالسلطة العثمانية ولكن مع تبعية للجزائر فيما يخص دفع الإتاوات واختيار من يحكمها من الدايات.

وعليه فإن الظروف الدولية والأوضاع المحلية التي كانت تعيشها الجزائر خلال فترة البايكيات من ازدهار ورخاء اقتصادي وكثرة الغنائم مكن البايكيات من تدعيم حكمهم وتدخلوا في شؤون الأقطار المجاورة وهذا النفوذ المتزايد للبايكيات هو الذي دفع بالدولة العثمانية إلى تعويضهم بالباشوات.

عهد الباشوات من سنة 1621 إلى سنة 1659:

بعد انتهاء ولاية حسن فنزيانو سنة 1587م رأت السلطنة العثمانية أن تلغي سلطة البايكيات وأن تستبدلهم بنظام الباشوية وأن تجعل نفوذ الباشوات قاصرا على القطر الجزائري وحده ومدة حكمهم محدودة بثلاث سنوات ولذلك أطلق على حكمهم الباشوات الثلاثينون *les pachas triennaux*. ومن بين الأسباب التي دفعت الباب العالي لاتباع هذا الأسلوب هو تخوفه من استقلال البايكيات بالحكم في الجزائر خصوصا وأن المسافة بعيدة بين القسطنطينية والجزائر. ولكن الملاحظ أن تعيين الباشا لمدة ثلاث سنوات جعل منه يشعر بأنه ليس في حاجة إلى ولاء الشعب ما دامت مدة ولايته محدودة لذا انصرف إلى السلب والنهب وجمع الثروة قبل عودته إلى القسطنطينية، وهذا ما دفع باليولداش [رجال الجيش البري] أن يثوروا على الباشوات ويضعفوا نظام الحكم في الجزائر بعد أن تميز عهدهم بطابع العزلة والانعزال على الشعب وحصر اهتمامهم بالعاصمة دون النواحي الأخرى إلا بقدر ما يضمن الاستقرار وجباية الضريبة، كما عمل الباشوات على استنزاف خيرات البلاد والاستحواذ على جزء من عوائد الغزو البحري مما أدى إلى حدوث التصادم بين رياس البحر وجنود القوات البرية [اليولداش] كما حدثت خلافات وتناقضات بين جنود البحرية الجزائرية وجنود البحرية العثمانية خاصة عندما حاول الأتراك أن يخضعوا المصالح الجزائرية لمصالح الإمبراطورية العثمانية. أمام هذه الأوضاع قام رؤساء البحر ورجال

الديوان العسكري بالثورة ضد حكم الباشا ونظام الثلاثة أعوام فأبقوا على منصب الباشا احتراماً للسلطان لكنهم قرروا أن السلطة الفعلية يتولاها الديوان العسكري مباشرة وبالتالي أهم تحول عرفه هذا النظام هو انتقال السلطة من الباشا إلى الديوان في أمر الحرب أو السلم.

عهد الآغوات 1659-1671:

بعد أيام من الفوضى والاضطراب اجتمع الانكشارية في ديوان كبير وأعلنوا نهاية الباشوات كسلطة تنفيذية، مع احتفاظهم باللقب وكذا بعض التشريفات وبعض الحقوق ولكنهم منعوا من التدخل فيما يخص شؤون الحكومة التي صارت من صلاحيات الديوان الذي يرأسه آغا الإنكشارية أو اليولداش.

وبما أنه ليس من حق الآغا البقاء في الحكم أكثر من شهرين، فإن ثورة 1659 بذلك قد حولت نظام الحكم من الباشوية إلى نوع من الجمهورية العسكرية، يكون لكل واحد من اليولداش الحق في أن يصبح رئيساً بعد سنوات من الأقدمية.

ورغم أن هذا المفهوم الغريب لنظام الحكم لم يكن بطبيعة الحال قابلاً للتنفيذ في الواقع، غير أنه في بدايات انبثاقه كان عبارة عن انتقام من الانكشارية ضد طائفة رياس البحر التي تعاظمت سلطاتها في عهد الباشوات.

غير أن الثورة التي انتهت باعتلاء الآغوات لسدة الحكم لم تستطع أن تأتي بنظام مستقر ودائم، ولذلك لم يدم الدستور الجديد سوى اثنتي عشرة سنة سقط خلالها الآغوات الأربعة الذي وصلوا إلى سدة الحكم بسيوف الإنكشارية. وهنا تدخلت طائفة الرياس، وبفضل السلطات التي تمنحها لها ثرواتها الكثيرة وشعبيتها والقوة التي تتوفر عليها استطاعت أن تنهي الفوضى في العاصمة وانتهت بمنح سلطة الرئاسة لواحد من أعضائها الذي صار يطلق عليه لقب الداوي والذي أسندت إليه السلطات التنفيذية. وباختصار فإن هذه الفترة القصيرة من نظام حكم الآغوات في الجزائر تميزت بما يلي:

1. اضمحلال نفوذ السلطان العثماني وغياب السيادة العثمانية على الجزائر.
2. استفحال الصراعات المحلية سواء بين ضباط الجيش البري أو ضباط الجيش البحري وتذمر الأهالي من الفساد السياسي وانتشار الفوضى في البلاد.

3. نجاح اليولداش في قلب نظام الحكم والانفصال عن العثمانيين والحد من سلطة الرياس.

وهكذا يمكن القول أن نظام الأغاوات الذي دام أثني عشر عاما كان يحمل في طياته بذور فنائه، فلم يسطع هذا النظام أن يثبت سلطته أو يفرض نفوذه في خضم تلك التناقضات التي سيطرت على نظامهم لأن نظامهم إنما جاء نتيجة رغبة الطبقة العسكرية الحاكمة في فرض رقابة مستمرة على السلطة التنفيذية وحرصها على تلبية رغبات رؤسائها وعجزها عن الذوبان في إطار الدولة، وبذلك لم يحسنوا تسيير البلاد.

عهد الدايات [1671-1830]:

في العام 1711 رفض علي الشاوش أن يسمح بدخول الجزائر للبasha شركان ابراهيم الذي كان مبعوثا من طرف السلطان. ومنذ ذلك الحين صار الدايات يحكمون بمطلق الحرية. وأول داي حكم الجزائر هو الحاج محمد باشا، وقد تميزت هذه الفترة باستقلال الجزائر عن الدولة العثمانية بحيث أصبحت لها حدود واضحة وجيش منظم وعاصمة معترف بها دولياً، كما أن السلطان العثماني صار لا يقوم بأي دور في اختيار داي الجزائر، وظل دوره ينحصر في إصدار مرسوم [فرمان] لتثبيت اختيار الديوان العالي بالجزائر.

بفعل هذا التطور أصبح الداي المسؤول عن جهاز الحكم بالإيالة الجزائرية والممثل الشرعي للسلطان العثماني بالجزائر، ولذلك جمع الداي بين منصب البasha الشرفي ووظيفة الداي العملية، بعد أن كان قبل ذلك يكتفي بلقب الداي بينما لقب البasha كان من اختصاص مبعوث السلطان العثماني الذي كانت له سابقاً أحقية تمثيل الباب العالي لدى ديوان الجزائر.

ويعتبر الداي رئيس الدولة وقائدا للقوات النظامية الانكشارية وكانت مهامه تشمل الإشراف على اجتماعات الديوان وشؤون الإدارة العامة فهو الذي يعين البايات على رئاسة البايك ويعين الموظفين الرسميين بمختلف المناصب بما في ذلك الحكومة المركزية وهو أيضا صاحب القرار في تسيير الشؤون الخارجية فيعلن الحرب ويوقع معاهدات السلام ويحدد أو يفرض حقوق الاستغلال للشركات الأجنبية ويتلقى الضرائب والإتاوات المختلفة من الدول الأوروبية.

التقسيم الإداري في الجزائر:

يقول الكاتب التركي أرجمند كوران: « في عهد الدايات أخذت ولاية الجزائر شكلها الأخير وصار يوجد في المركز إلى جانب الولاية ديوان هو عبارة عن مجلس للشورى وكان أهم أعضائه المتألف من خمس موظفين هو المسئول عن الخزينة والناظر لشؤون المالية، ويأتي بعده المكلف بالشؤون البحرية ، ويسمى وزير البحرية. وكان يقوم بمهمة كتابة الديوان أربعة كُتّاب. أما الشؤون الشرعية فكان ينظر فيها مفتيان أحدهما حنفي والآخر مالكي، لأن الأتراك حنفيون أما الأهالي فمالكيون.

ثم إن الولاية قسمت إلى ثلاثة ألوية بالإضافة إلى اللواء المركزي، وكان يوجد على رأس كل واحد من هذه الألوية الشرقية والجنوبية والغربية ما يُسمّى بالباي، وكانوا يدفعون الضرائب، ولكنهم يعدّون مستقلين في إدارة ألويتهم. أما اللواء فقد انقسم إلى قواد ومشايخ وكانوا مستقلين في إدارة ألويتهم. أما اللواء فقد انقسم إلى قواد ومشايخ. وكان الإنكشاريون الذين ملأوا قسم كبير منهم المركز موجودين أيضاً في الألوية.

أما أمن البلاد في الداخل فكانت تؤمنه القبائل المعفاة من الضرائب والمتمتعة بالإمتيازات ، إذ كانت وظيفة هذه القبائل المسماة **قبائل المخزن** هي فرض الطاعة على القبائل الأخرى الملزمة بدفع الضرائب، وقد استفاد الأتراك بمهارة من العداوة التي بين القبائل؛ ولكي يستطيعوا أن يتابعوا حكم الأهالي فقد انتهجوا سياسة التعامل بالحسنى مع المرابطين الذين يعدون من الأولياء وهم أصحاب النفوذ.

وفي أوائل القرن التاسع عشر صارت تبعية ولاية الجزائر للدولة العثمانية عبارة عن مصادقة السلطان على تولية الداوي كل سنتين أو ثلاث والتحاق سفن الأوجاق بالأسطول العثماني كلما تطلب الأمر ذلك. وغير هذا فقد كان **أوجاق الجزائر** يجلبون جنوداً أتراكاً من جزر البحر المتوسط ومن الأناضول بما في ذلك الإنكشاريين، وريح الولاة الحرية لدرجة أنهم يستطيعون توقيع المعاهدات مع الدول الأجنبية مباشرة.

كانت سلطة الداوي مطلقة وكان يساعده مجلس دولة يتكون من:

1. الخزناجي: وهو المكلف الخزينة العمومية
 2. آغا الصبائحية: وكانت لها سلطة الحياة والموت على السكان خارج أسوار مدينة الجزائر.
 3. وكيل الخرج: وهو بمثابة وزير البحرية والخارجية.
 4. خوجة الخيل: المسؤول المباشر عن جمع الضرائب
 5. الخزندار: وهو المسؤول عن خزينة الداي.
- أما الضرائب فكانت تجمع مرتين في السنة: في شهر ماي وفي شهر أكتوبر. وكانت الإيالة مقسمة إلى أربعة أقاليم: إقليم قسنطينة، إقليم التيطري، إقليم وهران، وأربعة قايادات مستقلة: بلاد الوصفان أو بحر فرعون، القالة، سباو، بليدة.

المحاضرة الثانية:

طبيعة العلاقات الجزائرية – الفرنسية خلال العهد العثماني

د. بوقارة عبد الرحمان.

إن العلاقات الجزائرية-الفرنسية ليست وليدة الاحتلال، وإنما هي علاقات ضاربة في التاريخ، فيمكننا إعادتها إلى نهاية القرن الثالث عشر الميلادي وهذا ما نجده عند المؤرخ الفرنسي دوفول "Devoulx" الذي يؤكد على وجود علاقات تجارية بين مرسيليا وسواحل بلاد المغرب فيقول: "وهكذا عقد حكام مرسيليا في بداية القرن 14م معاهدة تجارة وملاحة مع ملك بجاية خالد بن زكريا"، إلا أن أهم مرحلة في العلاقات الجزائرية الفرنسية هي توقيع ما عرف بالمعاهدة الثلاثية "شاتيلرو" سنة 1534م بين الملك الفرنسي فرنسوا الأول "François 1er"، وسلطان الدولة العثمانية "سليمان القانوني"، ومبعوث "خير الدين" حاكم الجزائر، والجزائر كانت آنذاك تابعة للدولة العثمانية .

وارتسمت ملامح هذه العلاقات أكثر في عهد لويس التاسع عشر "Louis 19" عندما تم الاتفاق بين البلدين على ما عرف بسياسة الامتيازات سنة 1561م، حيث كانت العلاقات التجارية بين البلدين تعرف نشاطا كبيرا ، إضافة إلى الجانب السياسي الذي عرف تبادل السفارات وتعيين القناصل ووصل الأمر إلى مرحلة التحالف، حيث يوثق التاريخ نجدة حكام الجزائر العثمانية لملوك فرنسا لعل أهمها نجدة "خير الدين" لـ "فرنسوا الأول" ضد ملوك أوروبا سنة 1542م .

رغم أن العلاقات الجزائر-الفرنسية كانت تحكمها اتفاقيات ومعاهدات إلا أن ملوك فرنسا لم يتورعوا عن الكيد للجزائر وإعداد المشاريع لغزوها، والقيام بحملات تخريبية ضدها، باعتبارها هدفا مغريا نظرا لموقعها وخيراتها، ويسجل التاريخ محاولات فرنسية كثيرة لغزو الجزائر فمن "لويس التاسع" سنة 1270م إلى شارل العاشر "Charles 10" سنة 1830م، بقيت العلاقات الجزائرية -الفرنسية قائمة على حالة من الاضطراب والتقطع والشك، تتراوح بين الحرب والصراع تارة، والصداقة القائمة على المصالح المشتركة -مصالح فرنسا أولا- تارة أخرى .

وبهذا خضعت العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال العهد العثماني لجملة من الاتفاقيات والمعاهدات حفاظا على مصالح الطرفين لعل أهمها:

- معاهدة الصداقة والتحالف لسنة 1534م : ووقعت بين السلطان العثماني "سليمان القانوني"، والملك الفرنسي "فرنسوا الأول"، و"خير الدين باشا" حاكم الجزائر، وبموجبها تدخل

الأسطول الجزائري مريتن في مدينة مرسيليا لمساعدة الملك الفرنسي الأولى سنة 1536م لتحرير مرسيليا من الثوار الهيجمونت البروتستانت، والثانية سنة 1543م لتخليص المدينة من جيوش الملك الاسباني شارل الخامس شارلكان " Charles 5 "

- معاهدة الامتيازات 1535م: بين الدولة العثمانية وفرنسا، حيث تحصلت فرنسا على الكثير من الامتيازات التجارية والاقتصادية في الجزائر، وبموجب هذه الاتفاقية تم تأسيس مركز لصيد المرجان وتصدير الحبوب في منطقة القالة سنة 1561م ، سيعرف لاحقا شركة لانش (Lynch) ، لصيد المرجان وتصديره .

- معاهدتا السلم وامتياز استغلال الباستيون 7جويلية 1640م: والتي تنص على تبادل الأسرى بين البلدين، وحرية عبور السفن الفرنسية دون تفتيش، إضافة إلى حرية التجارة بين البلدين، حيث كانت الجزائر ترغب في ولوج الأسواق الفرنسية المغلقة في وجهها من جهة، ومن جهة أخرى ضمان حياد فرنسا في أي تحالف أوروبي ضد الجزائر .

- معاهدة 24 سبتمبر 1689م: وهي في الأساس تنمة ومصادقة على معاهدة 1684م، التي تتضمن تسوية ملف الأسرى وحرية الشراء، ومسألة المياه القومية والتجارة . بناء على هذه الاتفاقيات والمصالح المتبادلة استمرت العلاقات الودية بين الجزائر وفرنسا إلى غاية الثورة الفرنسية سنة 1789م، حيث كانت الجزائر من أوائل الدول التي اعترفت بالجمهورية الفرنسية الأولى سنة 1792م، ولم تتوان في تقديم المساعدات المالية والاقتصادية لها، قبل أن تتدهور العلاقة بين البلدين في عهد نابليون بونابرت "Napoléon Bonaparte" الذي لم يخف نيته في التخلص من نظام الدايات والسيطرة على الجزائر ، وكان قراره هذا ضمن الاتفاقية السرية التي عقدها مع روسيا. وقد قام "نابليون" بإرسال ضابط الهندسة بوتان "Yves Boutin" إلى الجزائر في ربيع 1808م لوضع مخطط عسكري للجزائر العاصمة ونواحيها، وهذه الخرائط مصحوبة بالتقرير الذي أرسله إلى وزارة الحربية كانت كلها في غاية الفائدة فيما بعد للغزو الفرنسي للجزائر، ولكن في هذا الوقت بالذات تمكنت الجزائر مرة أخرى من رد هجوم الأوروبيين بسبب الخلافات بينهم .

لكن بالرغم من كل الاتفاقيات والمعاهدات التي وقعها حكام الجزائر وملوك فرنسا، إلا تاريخ العلاقات بين البلدين يكشف عن فصول دامية ورغبة فرنسية مترسخة في احتلال

الجزائر، فقد قام ملوك فرنسا على توجيه الحملات تلو الأخرى لإسقاط حكام الجزائر، ومن هذه الحملات نذكر:

- حملة 1663م: وقعت هذه الحملة في عهد الملك الفرنسي لويس الرابع عشر "Louis 14"، إذ اختار احتلال مدينة القل لتكون موطئاً للقوات الفرنسية التي تطمح لتأسيس إمبراطورية استعمارية في شمال أفريقيا، ولكن هذه الحملة فشلت في دخول المدينة .

- حملة 1664م: فبتاريخ 23 جويلية 1664م، هجم الاسطول الفرنسي بقيادة الدوق بوفور "Beaufort" على مدينة جيجل واستولى عليها على اعتبار أنها: " ميناء مؤمن وصالح لإرساء السفن والمراكب"، إلا أن مقاومة الأهالي أجبرت الفرنسيين على التراجع والانسحاب من المدينة بعد ثلاثة أشهر من احتلالها .

- حملة 1682م: بقيادة الأميرال دوكن "Duquense" التي استهدفت مدينتي شرشال والجزائر، وكاد الوالي أن يسلم مدينة الجزائر لولا ثورة أهالي المدينة واستماتتهم في الدفاع عنها، وهو ما جعل دوكن يفك الحصار وينسحب من الجزائر، وهو نفس مصير حملة الأميرال دوستري "Destrée" سنة 1688م .

أمام هذه الحملات المتواصلة والمشاريع السرية لتحطيم الجزائر لم تقف الجزائر موقف المتلقي فقط، بل إنها لم تتوانى عن إعلان الحرب على فرنسا عند كل إخلال بتعهداتها، فرغم تماطلها في البداية أعلنت الجزائر الحرب على فرنسا يوم 23 ديسمبر 1798م، فاعتقل القنصل الفرنسي مولتيديو "Moltédo" وعمال الشركة التجارية الفرنسية الأفريقية، وصودرت ممتلكاتهم استجابة لطلب السلطان العثماني بقطع العلاقات مع فرنسا في رسالته الموجهة إلى الداي: "إن الباب العالي عازم كل العزم على رد هذا الاعتداء ... يجب أن تلقوا القبض على القنصل الفرنسي المقيم في مدينتكم، وعلى سائر أبناء قومه، ... وتسارعوا إلى المشاركة في الجهاد وتعرضوا سفن الفرنسيين الظالمين وتقاتلوا وتأسروها وتحرقها "

لكن على الرغم من تلبية نداء الباب العالي سرعان ما عادت العلاقات الجزائرية الفرنسية إلى سابق عهدها حفاظا على مصالح الطرفين، بفضل جهود القنصل الفرنسي في الجزائر تاليران "Ch-Maurice de Talleyrand" الذي عمل على كسب اليهود وريح المزيد من الوقت بسبب الديون المتركمة والمستحقة لليهود الجزائر لدى فرنسا، فتم توقيع

معاهدة 27 ديسمبر 1801م التي تنص على تسديد الديون، وقف الحرب بين البلدين، وتوقيف نشاط القرصنة والاعتداء على السفن الفرنسية، استعادة فرنسا لامتيازاتها في الجزائر، إضافة لإطلاق سراح الأسرى .

رغم كل هذه المصالح بين البلدين إلا أن فرنسا ظلت تعمل على إسقاط دولة الجزائر التي تقف أمام طموحاتها، فركزت دعايتها على مسألة الأسرى المسيحيين في الجزائر، ونشاط البحرية الجزائرية الذي اعتبرته قرصنة خارج نطاق العلاقات الدولية، ولهذا عملت على توجيه التحالفات الأوروبية نحو شمال أفريقيا للقضاء على القرصنة الجزائرية في البحر المتوسط ، حيث تم التطرق لهذه المسائل في مؤتمر "فيينا" 1815م ثم في "إكس لاشابيل" سبتمبر/ أكتوبر 1818م الذي شكل نقطة تحول في التعاون العسكري الأوروبي ضد الجزائر .

في ظل هذه الظروف والإجماع الأوروبي على إسقاط الجزائر، ركزت فرنسا سياستها الخارجية في علاقاتها مع الجزائر على طبقة اليهود المتحكمين في دواليب الإيالة

المحاضرة الثالثة:

الحملة الفرنسية على الجزائر وتوقيع معاهدة الاستسلام.

د. بوقارة عبد الرحمان.

استعملت فرنسا حادثة المروحة (30 أبريل 1827) لكي تكون سببا لاحتلالها للجزائر
الا أن فرنسا كانت تنوي احتلال الجزائر منذ عهد نابليون بونابرت، أتت فرنسا للجزائر
منطقة من ميناء طولون وبلغ عدد الجنود الذين ضمتهم الحملة (37,600 جندي).
قاد الحملة لوي أوغست فيكتور ده كين ده بورمون.

وصلت هذه الحملة إلى سيدي فرج في (14 يونيو 1830م الموافق لـ 23 ذي الحجة
1245 هـ).

دوافع الاحتلال:

عندما أصبح "بولنيك" رئيس وزراء فرنسا في 18 جوان 1829 قررت فرنسا توجيه
حملة عسكرية ضد الجزائر، فراحت تفتعل الأسباب لتبرير حملتها، واتخذت من حادثة
المروحة التي اعتبرتها إهانة لشرفها سببا مباشر في ذلك كما تذرعت بأسباب أخرى نذكر
منها عدم معاقبة الداوي حسين لأهالي عنابة، والذين قاموا بمهاجمة السفينة الفرنسية
"لابروفانس" يوم 03 أوت 1829 بالإضافة إلى إلغاء الحكومة الجزائرية للامتيازات الفرنسية
في سواحل بلادها وإصدارها للقرار عام 1826 والذي منحت بموجبه الحرية لجميع الدول
الأوربية لصيد المرجان، كما ادعت أنها تريد وضع حد لأعمال القرصنة البحرية التي كان
يقوم بها الجزائريون ضد السفن الأجنبية في البحر المتوسط.

والملاحظ أن الأسباب التي استغلتها الحكومة الفرنسية للقيام بحملتها ضد الجزائر، لم
تلمس جوهر الحقيقة، فلو أخذنا حادثة المروحة كسبب مباشر في توجيه الحملة فإنه قد مرت
أكثر من ثلاث سنوات بينها وبين 05 جويلية الذي هو تاريخ الاحتلال، كما ذكر المستشار
النمساوي "مترنيخ" أن تحرك فرنسا بمثل هذا الجيش الجرار وأن تصرف هذا المبلغ (150
مليون فرنك) من أجل ضربة مروحة ؟. أما الأسباب الحقيقية للحملة فمنها ما هو
سياسي ومنها ما هو عسكري ومنها ما هو ديني.

الدوافع السياسية

لاشك أن دخول الجزائر تحت مظلة الحكم التركي كان بمثابة إنقاذ لهذا البلد من
الاحتلال الإسباني وقد تمتعت البلاد في ظل الحكم التركي بمكانة مرموقة وهيبة دولية خلال

تلك الفترة الطويلة، لكن بنهاية القرن السادس عشر بدأت البلاد تأخذ منعرجا خطيرا فتفاقت فيها الصراعات على الحكم وكثرت الاضطرابات والمؤامرات.

ولقد حرصت فرنسا على إقامة علاقات دبلوماسية مع الجزائر، وهذا نابع من رغبتها في استغلال خيرات البلاد الاقتصادية واحتكار استثمار المرجان الذي كان يزخر به ساحل القالة وعنابة، وقد عقدت الجزائر مع فرنسا في الفترة الممتدة بين (1619-1830م) حوالي 47 معاهدة تخدم في أكثرها مصالح فرنسا، كما أن الملك "شارل العاشر" كان يرغب في خلق تعاون وثيق مع روسيا في حوض البحر المتوسط حتى يتغلب على الهيمنة البريطانية والتمركز في ميناء الجزائر، كما أن شارل العاشر يرغب في امتصاص غضب الشعب خاصة بعد خلق حرية الصحافة وشغل الشعب بحرب خارجية، وكسب رضاه بنوع من النصر الزائف، وقد اعترف الملك شارل العاشر بهذا صراحة حين قال «...إنه لشيء جميل أن نتقدم إلى البرلمان ومفاتيح الجزائر بيدنا»، كما أن فرنسا أرادت تحطيم القيود التي فرضها مؤتمر فيينا 1815م والذي قرر أن لا تقوم فرنسا بإجراء تغييرات إقليمية دون موافقة الدول الكبرى .

الدوافع العسكرية

إن انهزام الجيش الفرنسي في أوربا وفشله في إحتلال مصر والانسحاب منها تحت ضربات القوات الإنجليزية في 1801، دفع بنابليون بوناپرت إلى أن يبعث بأحد ضباطه إلى الجزائر في الفترة الممتدة من 24-27 جويلية 1808 ليضع له خطة عسكرية تسمح له بإقامة محميات فرنسية في شمال إفريقيا تمتد من المغرب الأقصى إلى مصر، وفي 1809 قام هذا الضابط "بوتان" بتسليم مخطط لإحتلال الجزائر عن طريق البر، إلا أن "نابليون" أضطر إلى تأخير هذه الحملة خاصة بعد هزيمة "وترلو" 1815، ولما شعر ملك فرنسا أنه من الأفضل الاعتماد على سياسة التوسع في أفريقيا من أجل إشغال الجيش بمسائل حيوية تتمثل في إحتلال الجزائر وتحقيق انتصار باهر وبالتالي التخلص من إمكانية قيام الجيش بانقلاب ضده.

الدوافع الاقتصادية

لقد كان حرص فرنسا على إحتلال الجزائر اعتقادا منها أنها ستحصل على غنيمة تقدر بـ150 مليون فرنك توجد في خزينة الداوي، كما كانت تسعى إلى إقامة علاقات

دبلوماسية مع الجزائر من أجل استغلال خيرات البلاد الاقتصادية، وقد تعاون الرأسماليون الفرنسيون الذين كانت تدفعهم مصالحهم المالية إلى التوسع والعثور على أسواق جديدة ومواد خام ضرورية لهم، مع رجال الجيش الذين كانوا يبحثون عن المغامرة وملاء جيوبهم بواسطة السلب والنهب حتى يرتقوا إلى مصف الشخصيات الراقية في المجتمع الفرنسي كما أن مجموعة من التجار كانت متحمسة لفكرة إحتلال الجزائر والاستيلاء على الأراضي الخصبة بها.

الدافع الديني

في الحقيقة أن الصراع الذي كان قائما بين الدول المسيحية الأوروبية والدولة العثمانية قد انعكس على الجزائر، لأن الأسطول الجزائري القوي يعتبر في نظر الدول المسيحية امتداد للأسطول العثماني، الذي كان يسيطر على منطقة الشرق العربي، ومما لاشك فيه أن التعاون الوثيق بين الدولة العثمانية الإسلامية والدولة الجزائرية المؤيدة لها هدفه الدفاع عن حوزة الإسلام، مما جعل الدول المسيحية تتعاون فيما بينها لضرب المسلمين في الجزائر وإسطنبول، بل وتتنافس فيما بينها في شرف القضاء على الأسطول الجزائري وكانت فرنسا تشعر بأنها الحامية للبابوية والمدافعة عن مصالحها حيث أعلن شارل العاشر عن هذا الاتجاه في عام 1830 (أن التعويض الحاسم الذي أريد الحصول عليه هو أن أثر لشرف فرنسا أن يتحول بمعونة الله لصالح فرنسا).

وقد ذكر وزير الحربية الفرنسية "كليرمون" في تقريره الذي رفعه إلى مجلس الوزراء الفرنسي في 14 أكتوبر 1827 « ربما يكون من حضا أن نمدنهم مع الوقت وذلك بجعلهم مسيحيين » .

ومن الخطأ اعتبار أن سببا معينا في ذاته ولوحده هو الدافع لفرنسا لإحتلال الجزائر، بل إن هذه الأسباب القريبة منها والبعيدة مندمجة هي التي دفعت فرنسا إلى إحتلال الجزائر، تحقيقا لتلك الأطماع والمكاسب وكما أشرنا سابقا أن الحملة الفرنسية انطلقت من ميناء طولون الحربي في 25 ماي 1830 بقيادة وزير الحربية "بورمون" متجهة نحو الجزائر وهي تتألف من 37 ألف جندي 1700 بحار و 103 سفينة حربية بالإضافة إلى السفن التجارية المستأجرة لحمل الجنود والمؤن وقد وصلت الحملة في 14 جوان 1830 ونزلت بشبه جزيرة سيدي فرج غربي العاصمة على بعد 28 كلم وذلك وفق خطة "بوتان" والتي وضعها منذ

عهد نابليون، وفي هذا يقول الزهار (وفي يوم الحادي والعشرين من ذي الحجة 1245هـ ظهرت عمارة الفرنسيين، ويوم الأحد نزل عسكرهم بسيدي فرج).

ثم إن الرغبة في احتلال الجزائر قد تحولت مع الوقت لطموح تاريخي وهدف مؤكد لسانسة فرنسا فبعد الثورة الفرنسية عام 1789 استطاعت فرنسا أن تضمن ما تحتاجه المقاطعات الجنوبية من قمح وحبوب من الجزائر ذلك لأنها كانت في حالة حرب مع العديد من دول أوروبا، وقد تمت هذه الصفقات بواسطة تاجريين هما «بكري» و«بوشناق» ، وهذان الشخصان هما يهوديان من مدينة «ليفورنا» الإيطالية وقد استقرا في الجزائر بتأسيس شركة للتجارة. وفي عام 1797 طلبت «شركة بكري وبوشناق» ديونها من الحكومة الفرنسية التي لم تقم سوى بدفع قسطين فقط.

وعن هذه النقطة يقول الكاتب التركي «أرجمند كوزان» : «إن كون أوجاق الجزائر دائماً للتجار اليهود جعل الوالي يطلب من الحكومة الفرنسية تصفية حساباتها معها. وفي النهاية دقت الحكومة الفرنسية بواسطة لجنة في ديون اليهوديين ، وأغلقت الحساب بسند مؤرخ في سنة 1819 ، ولكن الحكومة الفرنسية وضعت يدها على قسم من النقود التي ستعطى للتجار اليهود معتمدة على مادة في السند ، ذلك أن التجار اليهود كانت عليهم ديون لفرنسيين كانوا قد التجأوا إلى المحكمة،، وصرحت شركة بكري وبوشناق للوالي حسن باشا المطالب بديون الأوجاق بأنها مفلسة وأنها لا تستطيع أن تدفع دينها إلا بعد أن تحصل على المبلغ الذي صودر في فرنسا. وفي كل مرة يسأل فيها حسين باشا قنصل فرنسا «دوقال» عن سبب عدم استطاعة التجار اليهود أخذ نقودهم كاملة ، كان القنصل الفرنسي يجيب أن ذلك يتطلب إنهاء الدعاوي التي ينظر فيها في المحاكم . ولما لم تنته هذه الدعاوي رغم مرور سنوات كثيرة ابتداءً حسين باشا يشك في نية فرنسا . وزيادة على ذلك ، فقد كان القنصل دوقال شخصاً لا يوثق به.

أرسل حسين باشا ثلاث رسائل إلى الحكومة الفرنسية بشأن دين الشركة منذ 1824، وعندما لم يأت جواب على أي منها غضب غضباً شديداً على فرنسا ، وبعدها بقليل علم حين باشا بأن الباستيون قد تسلح رغم وعد الشرف الذي قطعه دوقال بشأن عدم تحصين المراكز التجارية الفرنسية، فزاد هذا الخبر من غضب الباشا.

وفي 29 أبريل 1827 سأل داي الجزائر القنصل دوفال - الذي قَدِمَ للتهنئة بالعيد - عن سبب عدم رد الحكومة الفرنسية على رسائله وعلى إثر قول القنصل : « إن ملك فرنسا وشعبها لا يحرران لك ورقة، ولا يرسلان رداً حتى على رسائلك المرسلة » نهض من مكانه محتداً وضرب مخاطبه بالمروحة التي كانت بيده مرتين أو ثلاثاً . وتحقير حسين باشا للقنصل دوفال بهذا الشكل جعل فرنسا غير ملتزمة بأي قيد.

أرسلت فرنسا أسطولها الحربي إلى الجزائر بعد شهر ونصف من الحادثة التي اتخذت اسم حادثة المروحة بعد ذلك واتخذتها حجة لإعلان الحرب. وطلب هذا الأسطول الذي رسا أمام الجزائر الترضية من حسين باشا ، وهذا الأخير كان يجد نفسه محقاً فيما حدث له مع القنصل . ودخلت الجزائر بذلك مع فرنسا في حالة حرب منذ 16 جوان / حزيران 1827 وحوصرت مدينة الجزائر بحراً. كما تم إرسال جيش كبير لاحتلال الجزائر عام 1830 . ويذهب المؤرخين لاعتبار هذا الأمر وسيلة من رئيس الوزراء الفرنسي آنذاك «برنس دو بولينياك» لإشغال الشعب الفرنسي بها بعد تنفيذه لقرارات الملك شارل العاشر بحل مجلس النواب والتضييق على الصحافة.

كما يرى الدكتور خليل الزركاني أن الدولة العثمانية أو الرجل المريض لم تكن تتوي أن تحشر رأيها في قضية الجزائر لأنها كانت منهكة في إخماد ما يحدث في جزيرة مورا ، وكذا خسارتها في معركة نافارين عام 1827. ودخلها الحرب مع روسيا بعد ذلك بقليل ، فهذه الظروف لم تدع لها مجالاً حقيقياً للاهتمام بالقضية الجزائرية.

ولذا فإن الموقف الفعلي للدولة العثمانية هو عدم التدخل في الخلاف الناشب بين فرنسا والجزائر، خاصة بعد كتابة السفير الفرنسي للباب العالي في اسطنبول يدعوه لواجب تدخل الدولة العثمانية لتأديب والي الجزائر، وحيث أن الداي قد زاد في تعدياته السالفة بتحقيق قنصل فرنسا في الجزائر ، فإن جناب ملك فرنسا اضطر لطلب ترضية علنية مهدداً بإعلان الحرب في حالة رفض طلبه ، وحيث أن طلبه رفض وعليه فالحرب محققة.

وقد حاولت الدولة العثمانية إيقاف الحملة الفرنسية ضد الجزائر بإيضاحها عن طريق الباب العالي أن التدابير التي اقترحتها السفير الفرنسي لحل النزاع الناشب بين فرنسا والجزائر ليس مناسبة ، كما أنها أرسلت عام 1829 مبعوثاً إلى الجزائر كانت مهمته أن ينبه والي

الجزائر حسين باشا أن يظل محايداً في النزاع بين النمسا ومراكش من جهة ، ويسعى لتأمين التفاهم بين فرنسا و والي الجزائر من جهة أخرى ، لكن محاولته باءت بالفشل. ورغم محاولات الدولة العثمانية لسلوك الطريق الدبلوماسي لكن الحكومة الفرنسية كانت مقتنعة بأنها لن تصل إلى نتيجة ما بحصارها البحري لمدينة الجزائر ، وكانت تخطط لتأديب والي الجزائر بواسطة محمد علي باشا الذي كان يستطيع استعمال جيشه لاحتلال الجزائر بدلاً من استعماله لضم سوريا، كما كان يسعى. وقد تناهت لأسماع الباب العالي أنباء عن اتفاقية من هذا النوع بين محمد علي والفرنسيين لكنه ردّ أن هذه الرواية لا أساس لها من الصحة وأنه - أي والي مصر - قد صرّح لفنصل فرنسا : «أنتم مسيحيون ، أما نحن والجزائريون مسلمون ، ونحن ذو أمة وشريعة ودولة واحدة، لا يتلاءم مع ديننا ودينكم».

عملية الغزو

بالنسبة للقيادة الجزائرية فقد اعتمدت في البداية خطة استهدفت منع نزول العدو بسيدي فرج، وبعد أن فشلت في ذلك بقيت تنتظر عدة أيام لاستكمال تجمع القوات عند هضبة اسطوالي، فخطة ابراهيم آغا يوم 18 جوان تركز على الهجوم على جناحي العدو والذي تمثل جبهته شكل هلال وسطه شبه الجزيرة بغرض تغليفه وقطع اتصاله بالبحر، ومركز الهجوم الرئيسي تقوم به ميمنة الجيش الجزائري بقيادة ابراهيم آغا نفسه، وفي صبيحة 19 جوان انطلقت القوات الجزائرية من موقعها عند معسكر اسطوالي مستغلة في تلك كثافة ضباب الصباح، مما منع مدفعية الأسطول من التدخل، سارت الخطة في مرحلتها الأولى سيرا حسنا، لكن عند حدود العاشرة بدأ الموقف يتغير، حيث أدركت القيادة الفرنسية الخطة وقامت بمناورة على الجناحين، فحاصرة الجيش الجزائري الذي تحول إلى غوغاء وحشود مذعورة ناجية بنفسها.

وهو ما عبر عنه حمدان بن عثمان خوجة قائلاً: « ولما تحرك انهزام الآغا وجيشه ولم يعرف أحد إلى أي مكان تم الانسحاب »، وبالرغم من الصدق ونية الجهاد التي أبدّاها الجزائريون في الدفاع عن بلادهم فإن الجيش الفرنسي تمكن من الانتصار عليهم وكسب الرهان، وبذلك تراجع الجزائريون إلى قلعة السلطان الواقعة في مرتفعات مدينة الجزائر، الأمر الذي ساعد الفرنسيين على نصب وتسليط مدافعهم صوب قلعة الإمبراطور وبدؤا بقصفها

ومات خلق كثير من الفريقين وخرج آخرون أحياء من القلعة من بينهم الخزناجي، وقبل مغادرته للقلعة وعد بمائة سلطاني ذهباً لمن يشعل النار في خزانة البارود وكان أن وجد من نفذ هذه العملية فانفجرت خزانة البارود، وقد كان يعتقد أن تفجير القلعة سيجعل الحجارة تسقط كلها فوق الجيش الفرنسي فتقضي عليه أو على جزء منه على الأقل، لكن الحجارة سقطت على المدينة وألحقت أذاً كبيراً بها دون أن يصيب الجيش الفرنسي أذاً، كما أن ذلك الانفجار الكبير أثار الخوف والرعب بين السكان مما أدى إلى انهيار معنوياتهم .

وبعد أن تحطمت القلعة دخل إليها الفرنسيون، ونصبوا مدافعهم من ناحية البحر، وفي هذه الأثناء جمع حسن باشا سائر الأمناء وأعيان البلاد ورجال القانون وعرض عليهم الوضع الخطير الذي كانت عليه المدينة وطلب آرائهم إلى وسيلة تحقق السلامة، وقد كان كلام الداوي غامضاً فإن رد أعيان المدينة كان غامضاً وذلك لخوفهم من أن يكون الداوي يحس تأثير المنشورات التي وزعها "بورمون" في الجزائر والتي دعا فيها الشعب للاستسلام بدعوة أنه جاء محرراً لهم.

إن إشارة الداوي بقبول الاستسلام للفرنسيين وتسليم المدينة حسب نصوص معاهدة يمضيها معهم تدل دلالة واضحة على اقتناعه أنه غير قادر على مقاومة الفرنسيين وأن مسألة سقوط حكومته مسألة وقت فقط، وعندئذ أرسل الداوي حسين يوم 04 جويلية 1830م وفداً للتفاوض مع "بورمون" وتوصل الطرفان في النهاية إلى إبرام معاهدة يوم 05 جويلية 1830م نصت على فتح أبواب مدينة الجزائر أمام الجيش الفرنسي، وعلى إثر ذلك سلم الداوي مفاتيح مدينة الجزائر إلى القائد الفرنسي "بورمون"، وتجمعن قوات الإنكشارية في الثكنات وسلمت الثكنات للجيش الفرنسي .

وقد التزم الداوي بتنفيذ جميع بنود المعاهدة التي أبرمها مع الفرنسيين، بينما السلطة الفرنسية لم تلتزم بتنفيذها، حيث أنه بمجرد دخول الجيش الفرنسي للجزائر قام بأعمال وحشية، ونهبوا كل السلع التي وجدوها بالميناء والتي تقد بمبالغ هائلة.

أسباب هزيمة الجزائريين

أما بالنسبة للأسباب التي أدت إلى الهزيمة فهي متعددة، يمكن حصرها فيما يلي:
استخدام الجزائريين للأسلحة العتيقة عكس الفرنسيين فقد استخدموا أسلحة متطورة وخططا حربية عصرية لذلك كانت جولات الصراع غير متكافئة .

إهمال الداى حسين وسوء تقديره للأمور، فعندما قدم إليه الرئيس أحمد بالجي وكيل ضريح سيدي فرج وأخبره بظهور بعض العمارة الفرنسية، قال له إن ذلك سحاب في الأفق .

عزل يحيى آغا قائد الجيش منذ 12 سنة، كان رجلا ذكيا ومخلصا وصاحب خبرة وتم إعدامه فيما بعد، بعد مؤامرة حيكت ضده، وتعين ابراهيم آغا خلفا له والذي لم يكن يوما قائدا ممتازا ولم يكن يعرف الكثير عن التكتيك العسكري، وقد ارتكب أخطاء كثيرة منها اعتماده على رجال لا يعرفون شيئا عن القتال، كما أنه لم يمد العدد القليل من القبائل الذين وفدوا لمساعدتهم بالأسلحة مما جعلهم يعودون من حيث أتوا، كما أنه لم يأخذ بعين الاعتبار الخطة التي اقترحها عليه الحاج أحمد باي قسنطينة، ولم يسلم الأموال التي استلمها من الداى للمحاربين لرفع معنوياتهم .

الفارق العددي الكبير بين الجيش النظامي الذي لم يتجاوز 600 جندي تركي ولم يكن بسيدي فرج سوى 12 مدفع و 300 فارس، مقابل 37000 جندي فرنسي و 700 بحار و 103 سفينة حربية بالإضافة إلى السفن المستأجرة .

ثقة الداى حسين الكبيرة في الخزناجي، وإرساله للدفاع عن قلعة مولاي حسن (حصن الإمبراطور)، والذي كان يصبو إلى تأييد الانكشارية للقيام بانقلاب سيتولى به الحكم ويعزل الداى .

كما أن الداى وجماعته لم يضعوا خطة مدروسة لمواجهة الفرنسيين، ولم توجد قيادة تستعين بآراء الخبراء ويتفق أعضاؤها على خطة دقيقة، كما أن المجلس الذي انعقد لتحديد خطة معينة للدفاع عن البلاد، لم يتمكن من وضع إستراتيجية دقيقة لمواجهة الجيش الفرنسي، بل وانتهى المجلس بآراء متضاربة .

المحاضرة الرابعة:

السياسة الفرنسية في الجزائر 1830 _ 1900 م.

د. بوقارة عبد الرحمان.

تراوحت السياسة الفرنسية لحكم الجزائر بين عديد الاقتراحات فتارة الاندماج وتارة أخرى الاندماج وأحيانا أخرى اللاحق، إلا أن الهدف الأساس كان تحقيق الجزائر الفرنسية. فجاء ميلاد الجزائر الفرنسية نتيجة للقوانين الفرنسية الصادرة حول الجزائر بهدف الإندماج وتشجيع الإستيطان منذ بداية الإحتلال، فكانت البداية بمصادرة الأوقاف وتغيير أسماء المدن وأبوابها بأخرى تمجد فرنسا، ثم جاء قرار 8 سبتمبر 1830م الذي تضمن تجريد الأتراك من ملكيتهم وتحويلها إلى أملاك للدولة الفرنسية شملت: أملاك الداي والبايات والميليشيات التركية.

لتشهد سنة 1834م صدور المرسوم الملكي القاضي بإلحاق الجزائر بفرنسا، فتقرر بموجب مرسوم 22 جويلية بأن يحكم الجزائر حاكم عام بمساعدة مقتصد مدني ونائب عام ومدير للمالية، تحت وصاية وزارة الحربية، لتتوالى بعدها الكثير من الإجراءات الهادفة لدمج المؤسسات الجزائرية داخل المؤسسات الفرنسية منها مرسوم 16 سبتمبر 1847م الذي جاء لتفعيل القوانين السارية على البلديات في فرنسا على الجزائر، هذا بالنسبة للمستوطنين أما الأهالي فتكون إدارتهم من قبل ما عرف بالمكاتب العربية.

وفي 4 مارس 1848م وبموجب دستور 1848م أصبحت الجزائر جزءا لا يتجزأ من الأرض الفرنسية تحت قيادة عسكرية تابعة لوزارة الحربية، ثم صدر قانون الأرض (Sénatus – Consulte) في أفريل 1863م القاضي بتحديد أراضي القبائل والملكية الفردية، أعقبه قانون الجنسية في 14 جويلية 1865م الذي قرر إعطاء صفة الفرنسي للجزائريين (Indigene) في حالة الحفاظ على خصوصيتهم كمسلمين، لكن حق المواطنة والتجنس لن يكون لهم إلا بتخليهم عن أحوالهم الشخصية.

لتشهد سنة 1870م صدور قوانين تعسفية ضد المسلمين تكرر هيمنة المستوطنين في جميع الميادين منها:

- قانون 4 أكتوبر: الذي يمنح ستة مقاعد للمستوطنين في البرلمان الفرنسي.
- قانون 8 أكتوبر: القاضي بتوسيع مناطق الحكم المدني إلى جميع المناطق العسكرية.
- قانون 24 أكتوبر "كريميو": الهادف لإقامة نظام مدني لإندماج كلي للجزائريين بفرنسا، مع تعيين حاكم عام مدني تابع لوزارة الداخلية، ومنح الجنسية الفرنسية لليهود جماعيا.

- قانون 10 نوفمبر: القاضي بالسماح للمعمرين بتعيين الولاية في المناطق التي تخضع للحكم العسكري، وهو تكريس لهيمنة المدني على العسكري.

لنتوالى بعدها القوانين الهادفة إلى فرنسا الجزائر عبر المزيد من الضغط على الأهالي وإفساح الطريق أمام المستوطنين للسيطرة على البلاد، ومن هذه القوانين:

- قانون الأهالي 1871م (العقوبات الجماعية... من صلاحيات السلطات المدنية...)
- قانون فارني 26 جويلية 1873م للقضاء على الملكية الجماعية.
- قانون 1887م الهادف لبيع الأراضي المشاعة في المزاد العلني.
- قانون التهجير 1914م الهادف لنقل الجزائريين إلى فرنسا وإجبارهم على المشاركة في الحرب العالمية الأولى، والعمل في المصانع الفرنسية بعدما سبق وأن تم سن قانون التجنيد الإجباري سنة 1912م

بهذه القرارات استطاع المستوطنون أن يستولوا على مساحات كبيرة من أراضي الجزائريين وضمنوا لأنفسهم مستقبلا زاهرا في الجزائر، فتمكنوا من توطيد أقدامهم كدعامة رئيسية للجزائر الفرنسية التي سيجدها أبنائهم "مواليد الجزائر" جاهزة لإحتضانهم بمساعدة الدولة الفرنسية، خاصة بعد صدور قانون التجنيس الأوتوماتيكي للمولودين بالجزائر بالجنسية الفرنسية سنة 1899م، وسيكونون أكثر إيمانا بها نظرا للدعاية الكبيرة للجزائر الفرنسية من خلال المؤلفات والكتابات التي تمجد الإنجازات الفرنسية في الجزائر في صورة كتاب "L'Algérie Française" لـ "Arsene Bertuil" الذي طبع سنة 1856م. هذا من جهة، ومن جهة أخرى عملت السلطات على فرنسا الجزائر اعتمادا المدرسة الفرنسية لتكوين نخبة متميزة عن الأهالي تحمل الثقافة الفرنسية، وتؤمن بالجزائر الفرنسية، ويعد الشريف بن حبيلس أحسن تعبير على هذا التوجه، وهذا ما نستشفه من تعريفه للنخبة "الشبان الجزائريين": "مجموعة الشبان المتكونين في الجامعات الفرنسية والذين كانوا قادرين على أن يصعدوا فوق الجماهير، وأن يضعوا أنفسهم في مصاف ناشري الحضارة الحقيقيين"

إضافة إلى هذه القوانين اعتمدت فرنسا سياسة الاستيطان وهي الأكثر فاعلية لحكم أي بلد وهذا ما جعل الجزائر تعاني من آثار هذه السياسة إلى يومنا هذا.

المحاضرة الخامسة:

سياسة الاستيطان ضمان للجزائر الفرنسية.

د. بوقارة عبد الرحمان

منذ الاحتلال عملت السلطات الفرنسية على ربط الجزائر بفرنسا عبر مختلف الصيغ فمن اللاحق إلى الاندماج إلى الإخضاع ثم الاندماج كان الهدف الوحيد لفرنسا هو تحقيق الجزائر الفرنسية وهو المسعى الذي استمر سواءا خلال مرحلة الحكم العسكري، سياسة المملكة العربية أو مرحلة الحكم المدني.

الجزائر خلال مرحلة الحكم العسكري:

لقد امتازت فترة الإمبراطورية الثانية بالصراع بين أنصار الحكم العسكري وأنصار الحكم المدني في الجزائر، ففي الأيام الأخيرة من حكم لويس نابليون (LOUIS NAPOLION) بدأ المعمرون الأوروبيون يفرضون أنفسهم على الساحة الجزائرية ويؤثرون في مجرى الأمور، وخاصة أن سياسة نابليون الداخلية كانت مهزوزة والباريسيون يعارضون مشاريعه الارتجالية وقد شعر الإمبراطور بضعفه أمام المستوطنين الأوروبيين بالجزائر وحاول إرضاءهم عن طريق إصدار مرسوم 31 ماي 1870م، الذي يسمح بتحرير رؤساء العمالات الثلاثة في الجزائر من القيود المفروضة عليهم من طرف السلطات العسكرية.

وحسب هذا المرسوم فإن رؤساء العمالات صاروا يتمتعون بالاستقلال التام في العمل والعسكريون لا يسيطرون على المناطق المدنية وينحصر نفوذهم في المناطق العسكرية. وفي يوم 11 جوان 1870م أصدر الإمبراطور مرسوما آخر يسمح للمستوطنين الفرنسيين بإجراء الانتخابات في المناطق المدنية واختيار الأعضاء الذين يمثلوهم في المجالس العامة.

وقد أثارت هذه التنازلات للمعمرين غضب الجيش والحاكم العام مكماهون الذي استقال من منصبه احتجاجا على سياسة الخضوع للضغوط المتوالية على الإمبراطور، لنقل السلطة في الجزائر إلى يد المستوطنين الأوروبيين.

وقد أدى تطور هذا الصراع بين العسكريين (الجيش، المكاتب العربية) والمعمرين إلى تغيير نظام الحكم الفرنسي في الجزائر من عسكري إلى مدني، وكان ذلك سنة 1870م أي من نظام عسكري يسهر عليه الجيش بواسطة (المكاتب العربية) إلى نظام مدني يسهر عليه المعمرون بواسطة البلديات والولايات ونحوها، والمسألة لا تتعلق بالتسمية

ولا بمن يمثل فرنسا في الجزائر، إنها أعمق من ذلك بكثير إنها تتعلق بأسلوب الاستعمار نفسه.

فالعسكريون احتلوا الأرض بالقوة وفرضوا عليها السيادة الفرنسية وأخذوا يتولون وظائف السلطة من الحاكم العام في الجزائر إلى ضابط المكتب العربي في إحدى القرى النائية، وهم في ذلك يفتحون أبواب الجزائر للمستعمرين المدنيين من فرنسيين وأوروبيين لامتلاك العقارات واستغلال الأراضي... الخ، ولكنهم كانوا يكبحون جماح المدنيين أحيانا في علاقتهم بأصحاب الأرض الحقيقيين.

فالمدني الأوربي يمتاز في حصوله على الأرض من الجزائري بأية وسيلة بل يعتبر ذلك حقا مكتسبا بالسيادة، كما سبق وذكرنا، أما العسكريون فهم لا يمانعون في الاستعمار ولكن يعلنون خوفهم من أن تجريد الأهالي من أراضيهم بالقوة والمباشرة يؤدي إلى ثورتهم ضد النظام نفسه، وهكذا يظهر العسكريون في ثوب الحماة للنظام الاستعماري في الجزائر. لكن النزاع لم يتوقف عند المصلحة العامة بل تطور إلي مهاترات مصالحية شاركت فيها صحافة المعمرين التي شنت حملات إعلامية ضد السلطة العسكرية، وطالبوا بتأسيس نظام مدني، بالإضافة إلى تحطيم للمكاتب العربية التي تعيق إشباع رغباتهم في الحصول على أراضي الجزائريين.

وقد ظهر هذا الصراع خلال الأربعينات في عهد بيجو، وتطور في عهد راندون لينفجر في هذه الفترة من عهد الإمبراطورية الثانية هذه الأخيرة التي لقيت حتفها في حربها ضد بروسيا (ألمانيا) سنة 1870م.

حيث كان لسقوط الإمبراطورية الثانية أثر كبير على السياسة الفرنسية بالجزائر في جميع الميادين فتعاضم دور المدنيين واضطربت الحكومة بعد هزيمة سيدان ، في 2 سبتمبر 1870م ووقوع الإمبراطور نابليون الثالث نفسه في الأسر، فكان هذا بمثابة النهاية للصراع بين المعمرين والحكومة الفرنسية حول كيفية تسيير الجزائر.

فالعسكريون الذين انهزموا في معركة " سيدان " فقدوا مصداقيتهم الاجتماعية في الجزائر وفي فرنسا ذاتها، والمجموعة العسكرية المتواجدة بالجزائر لم تعد تتلقى التعليمات من القيادة المركزية.

ولهذا سادت الفوضى فروع الإدارة الفرنسية في الجزائر نتيجة لسقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية، وعهدت حكومة " تور " الجمهورية إلى " كريميو " اليهودي بتصريف شؤون الجزائر.

كان " كريميو " يعرف هذه البلاد، وله ارتباطات خاصة معروفة مع بعض أهاليها وكانت له علاوة على ذلك مبادئ تخدم مصالح فئات خاصة وعلى حساب الشعب الجزائري، فعمل كريميو على القضاء على الحكم العسكري في شمال الجزائر، بمجرد تعيينه كمسئول عن الداخلية في حكومة الدفاع الوطني.

وظل كريميو متوليا سلطته لمدة خمسة أشهر، أصدر فيها ما يزيد على الخمسين مرسوما، لم تستطع الحكومة تنفيذ كثير منها. واضطرت إلى إلغاء بعضها بعد أن أصدرتها وكان من أشهرها المرسوم الصادر في " 24 أكتوبر 1870م "، والذي نص على مايلي:

* حذف منصب الحاكم العام ونائبه والكاتب العام والمجلس الأعلى والمجلس الحكومي.

* تقسيم الجزائر إلى ثلاث مناطق فرنسية ويتولى فيها السلطة حاكم عام مدني، أما السلطة العسكرية فيتولاها قائد الجيوش البرية والبحرية وبساعد الحاكم المدني مجلس استشاري، ومجلس حكومي أعلى وبصورة مؤقتة يكلف بمهمة الحاكم العام مفتش سام للجمهورية، ومن أكتوبر 1870م إلى مارس 1871م تداول على هذا المنصب العديد من الأشخاص قبل قدوم "الأميرال دوقيدون" "DEGUEYDON".

وفي 24 سبتمبر 1870م صدر مرسوم آخر يلغي المناطق العسكرية ويحولها تدريجيا إلى يد السلطة المدنية، وهذا معناه بسط نفوذ المعمرين على جميع المناطق التي كانت تخضع سابقا إلى سلطة العسكريين، وقد أثمرت المطالب المستمرة من طرف المعمرين بإقامة حكم ذاتي في الجزائر، مع فصل السلطة المدنية عن السلطة العسكرية.

وهذا ما تحقق لهم، بإعلان جمهورية الرابع سبتمبر 1870م انتصارا لهم، لأنها خلصتهم من مشروع المملكة العربية، وعكفت على تطبيق الأمر اليومي الذي صادق عليه البرلمان الفرنسي يوم 9 مارس 1871م، وشرعت في تطبيق محتوى المشروع الذي أعد وفق هذا الأمر اليومي من طرف لجنة تحقيق " راندون " و " بهيك " والذي صدر في شكل مرسوم يوم 29 مارس 1871م ومن أهم ما جاء فيه :

- تقسيم الجزائر إلى إقليمين : شمالي مدني، جنوبي عسكري.
 - يحكم الإقليمين حاكم عام مدني واسع السلطات يخضع رأسا لوزير الداخلية بدلا من وزارة الحربية.
 - يتم انتخاب مجالس بلدية وعمالية وفق ما يجري في فرنسا.
 - يحق للمستوطنين الأوربيين انتخاب تسع نواب في البرلمان وثلاثة في مجلس الشيوخ.
 - يتم إنشاء مجالس استشارية للنظر في شؤونهم الخاصة.
- وعلى هذا الأساس سنتطرق في هذا العنصر إلى معالم الإدارة في عهد النظام المدني.

1. الإدارة في العهد المدني :

لقد عمد الحكم المدني، إلى وضع ميكانيزمات وآليات يمكن من خلالها السيطرة إداريا على دواليب السلطة في الجزائر وتسييرها وفقا لمصالحها وتضمنت هذه الآليات الأجهزة التالية :

1.1 المجلس الأعلى للحكومة :

انحصر دوره في التصويت والمداولة في المسائل المتعلقة بمشروع الميزانية من طرف الحاكم العام، كذلك التصويت على المشاريع المختلفة ذات الأهمية مثل الأشغال العمومية، وفي بداية تأسيسه كان يتكون من المسؤولين الرئيسيين للمصالح الحكومية ومندوبي المجالس العامة، والجدير بالذكر أنه لم يكن في تركيبته أي مسلم جزائري إلى غاية صدور مرسوم 23 أوت 1898م الذي سمح بتعيين مستشارين من الجزائريين.

1.2 النيابات المالية :

وكانت مهمتها استشارية لا تشريعية ، وتأسست بموجب مرسوم 23 أوت 1898م وقد حددها هذا المرسوم في ثلاثة لجان وهي :

- اللجنة المالية للمستوطنين.
- اللجنة المالية لغير المستوطنين من الفرنسيين.
- اللجنة المالية الخاصة بالأهالي.

وقد خول قانون 19 ديسمبر 1900م اللجان المالية حق اتخاذ القرار، وأصبحت تتمتع بالحكم الذاتي في الشؤون المالية فقط.

1.3 المجالس العامة :

كان في كل عمالة مجلسا عاما يحدد تشكيلاته مرسوم 27 سبتمبر 1875م ومرسوم 24 سبتمبر 1908م، المجلس العام لا يضم في تركيبته الفرنسيين فقط إنما الأهالي المسلمين الذين يمثلون عامة الأهالي الجزائريين المسلمين في كل المجالس العامة، وقد تم الموافقة على تمثيل الأهالي المسلمين بعد صدور عدة مراسيم تخول لهم هذا الحق.

1.4 المجالس البلدية :

حيث يمثل السلطة المدنية في الولايات الثلاث (العاصمة . قسنطينة . وهران) ولاية مدنيون معينون تعيينا، وفي كل ولاية نوعان من البلديات : **بلديات كاملة الصلاحيات (كومون)**، و**بلديات مختلطة (ممتزجة)**.

1.4.1 البلديات ذات الصلاحيات الكاملة (كومون) :

التي تحوي على عدد كبير من المعمرين، وقد كان هذا النوع يشبه ما كان يجري في فرنسا نفسها، أي ينتخب المستوطنون رئيس بلديتهم ويشكلون مجلس بلدية منهم، وقد عين بعض الجزائريين المسلمين من طرف السلطات الفرنسية في هذه البلديات كمساعدين ومستشارين، وقد كانوا لا يشتركون في انتخاب رئيس البلدية (الذي كان دائما فرنسيا) ولا مساعديه.

1.4.2 البلديات المختلطة (الممتزجة) :

وتكون حيث لا يوجد المستوطنون من الأوروبيين إلا بنسبة ضئيلة فقد كانت تحت الرقابة المباشرة لإداريين فرنسيين يسميهم والي العمالة ويملكون كل السلطات لمعالجة أي موقف شخصا وحاليا، ولهؤلاء الإداريين مساعدون ومستشارون جزائريون تسميهم السلطة الفرنسية أيضا، وقد كان هؤلاء الإداريون مصدر شكوى متواصلة من الجزائريين لأنهم كانوا يملكون سلطة مطلقة.

أما المكاتب العربية التي أخذ مكانها إداريون مدنيون في البلديات المختلطة في فترة الجمهورية الثالثة، فقد أصبحت مقصورة على المنطقة العسكرية في الجنوب (الصحراء) ولم تكن تتمتع بأي شكل من أشكال الحياة الديمقراطية ولا التقاليد المدنية، بل كانت في شبه عزلة اقتصادية واجتماعيا وسياسيا.

وكانت نسبة سكان البلديات الكاملة والمختلطة كما يلي :

. بلديات كاملة الصلاحيات 42% من السكان.

. بلديات مختلطة أو أهلية 58% من السكان منها مراكز بلدية 4% من مجموع السكان الكلي، وهكذا وقع الجزائريون تحت الهيمنة المباشرة لهؤلاء " الجياع " كما وصفتهم الروايات الاستعمارية ، ونتيجة لهذه الإجراءات شعر الأهالي بالأخطار المحدقة وأحسوا بما ينتظرهم من المعاناة، والإذلال من طرف هذه الجالية الأوربية الحاقدة، وصدق حدسهم عندما تصدت 18 جريدة استعمارية لتهديدهم وإنذارهم، وبانتزاع ومصادرة أملاكهم، وحرمانهم من انتخاب نواب لهم في المجالس العامة والبلديات، وإلغاء القضاء الإسلامي، وإخضاعهم للمحاكم الزجرية الفرنسية، وتم ذلك فعلا بعد إصدار مرسوم 24 أكتوبر 1870م.

ولم يجدوا مخرجا لأزماتهم هذه سوى الارتقاء في الثورات التي نشبت في بحر عام 1871م بزعماء المقراني والحداد، وصبايحية (الفرسان) الحدود الشرقية ومحي الدين وأولاد خليفة بالشريعة وتبسه، وأولاد عيّدون في ميلة وبني مناصر في ججوط، ومليانة وشرشال وقد نتج عن هذه الثورات سياسة تعسفية من طرف الإدارة الفرنسية من مصادرة الأراضي، ونفي خارج البلاد، وفرض غرامات مالية . . . الخ.

الجمهورية الثالثة والاستيطان

لقد تطرقنا في المبحث السابق إلى الصراع بين العسكريين والمعمرين وتغيير النظام إلى نظام مدني وهذا على إثر سقوط الإمبراطورية الثانية أمام الألمان سنة 1871م، لتأتي بعدها الجمهورية الثالثة، هذه الأخيرة التي انتهجت سياسة مغايرة في ميدان الاستيطان تختلف اختلافا جذريا في النوعية والهدف عن تلك التي كانت متبعة في عهد الإمبراطورية الثانية.

فإذا كانت الأولى (الإمبراطورية الثانية) اعتمدت على الاستيطان الرأسمالي للحصول على الدعم المالي، فإن الثانية (الجمهورية الثالثة) قد أذعنت لمطالب أوربي الجزائر لإفساح المجال دون قيد أو شرط أمام الأوربيين للاستيطان في الجزائر لتعميرها بشريا، وخلق توازن بشري بينهم وبين الجزائريين الأكثر عددا.

ولتحقيق هذا الهدف شجعت سياسة الإسكان والملكية الصغيرة عن طريق بناء المراكز الاستيطانية وتقديم الأراضي بالمجان، والأمر الثاني الذي عملت به الجمهورية الثالثة في ميدان الاستيطان هو توطين الجزائر بالفرنسيين وليس بالأوربيين، والسبب وراء

هذا التوجه من جانب المدنيين في تبديل نوعية المستوطنين، مرجعه التنافس الاستعماري الفرنسي البريطاني على اقتسام مناطق النفوذ، والذي احتدم في هذه الحقبة التاريخية أي أواخر القرن التاسع عشر الميلادي.

حيث يصف المؤرخ الفرنسي " أجرون " علاقة المستوطنين بالجمهورية الثالثة بقوله : " إن هزيمة منتفضي 1871م قد أكدت انتصار المستوطنين السياسي، فقد جرد العسكريون الفرنسيون، الذين اعتبروا مسؤولين أو مشاركين في الانتفاضة من طرف المحاكم الجزائرية، ومعهم كل سياسة للحماية من كل محاولة تفضل تطوير المسلمين، لقد فرض فرنسيو الجزائر منذ ذلك إرادتهم بدون موازنات تقريبا، لقد أصبحت الجزائر جمهورية فرنسية صغيرة حيث يقرأ لها الحساب لمصالح المستوطنين الفرنسيين وحدها"، والحقيقة أن رضوخ فرنسا للمستوطنين لا تعود أسبابه لقوة هؤلاء أمام فرنسا فقط، بل يعود لأسباب أخرى في فرنسا أيضا، حيث نجد أن المستوطنين قد تحالفوا مع الجمهوريين في فرنسا ضد الإمبراطورية، وعلى هذا الأساس شجعت حكومة الجمهورية الثالثة حركة الاستيطان في الجزائر.

فقد أسفرت سياستها عن انتشار الاستيطان الأوربي، ونشطت نشاطا واسعا ومكثفا ابتداء من عامي (1870 / 1871م)، فقد صادرت الجمهورية الثالثة ما قدره خمسمائة ألف هكتار من الأراضي وأجبرت الذين حملوا السلاح ضد فرنسا (انتفاضة 1871م) على مغادرة أراضيهم لتتدفق سيول هجرة الأوربيين إلى الجزائر، بأولئك القادمين من الألزاس واللورين الذين رفضوا أن يصبحوا بروسيين، والذين كانت الحكومة الفرنسية قد وعدتهم منذ آذار (مارس) 1870م بمنحهم مائة ألف هكتار من الأراضي الجيدة.

والحقيقة أن هجرة هؤلاء المنفيين، وكلهم تقريبا عمال مصانع، فشلت نسبيا فمن أصل 1183 عائلة أسكنت بنفقات باهظة (6500 فرنك للأسرة) لم يستقر في الأرض سوى 387 عائلة، ثم أثر الاستيطان الرسمي أن يتجه إلى فلاحي جنوب شرقي فرنسا لتطوير حركة الاستيطان الأوربي، فهجرت من فرنسا 4000 عائلة خلال عشر سنوات وتنازلت الإدارة الاستعمارية مجانا للاستيطان عن 347286 هكتار، قيمتها 43 مليون فرنك ما بين (1871م / 1882م)، وأنشأت الإدارة أكثر من 197 قرية استيطانية كان يسكنها في عام 1882م ثلاثون ألف نسمة اختير منهم نحو نصفهم، ولكن بشرط الإقامة الجبرية.

غير أنهم أجروا أراضيهم إلى مزارعين من الأهالي وباع البعض منهم أراضيهم أصلا ومنذ عام 1882م حوالي 2331 عائلة تخلت عن فلاحتها للأرض.

فقد بدا من الضروري القيام بموجة جديدة من الهجرة، فطلبت الإدارة الاستعمارية عام 1881م اعتماد خمسين مليون فرنك فرنسي لبناء 175 قرية استيطانية على مساحة قدرها 360 ألف هكتار منها 300 ألف هكتار عزمت على انتزاعها من الأهالي، وفيما بين (1881 / 1889م) تم تسليم 176 ألف هكتار للاستيطان الأوربي، وزعت على 3206 حصة، أغلبها مجاني، وقام أصحابها ببيعها في المزاد العلني إلى فلاحين أوروبيين آخرين كانوا يؤجرون أراضيهم الزراعية إلى مزارعين من الأهالي.

كما عملت حكومة الجمهورية الثالثة على توطين عدد كبير من الفرنسيين في الجزائر وأرادت فرنسا من هذه الناحية أن تقنع نفسها بزيادة مساحتها بعد فقدانها للألزاس واللورين وزيادة تعداد الشعب الفرنسي، بعد أن انخفضت نسبة المواليد في فرنسا نفسها، وبالإضافة إلى مصادرة الأراضي استخدمت فرنسا الغرامة الحربية التي أجبرت الجزائريين على دفعها، لتوزيع مبالغ محترمة على المستوطنين باسم التعويض، لتشجيعهم على البقاء دون خوف من الجزائريين، فانتقلت ملكية قرى جزائرية بأكملها إلى أيدي الحكومة، فأخلتها من سكانها، دون قيد أو شرط، أو تفكير في أبناء البلاد، ومنحتها للفرنسيين الجدد، مع مكافآت مالية

كذلك شجعت فرنسا الهجرة من مقاطعات الجنوب والبحر الأبيض المتوسط صوب الجزائر، ومنحت هؤلاء المستوطنين إقطاعات مجانية، بجانب إقطاعات الألزاس واللورين، ولكنها خشيت من فشل هذه التجارب، لما كانت تعلم بعدم خبرتهم بهذه الحياة الزراعية فشجعت الجزائريين على البقاء والعمل على هذه الأراضي التي منحها للسادة الجدد وأقطعت بعض الجزائريين الموالين لها مساحات صغيرة مجاورة، تشجيعا لهم على خدمة أراضي الأوربيين، وعلى دعوة غيرهم من الجزائريين للعمل كأجراء تحت إشرافهم.

وادعت فرنسا بعد ذلك أنها عملت لصالح أبناء البلاد، ولكنها اختارت " العناصر المرنة " واستغلتها في دعوة غيرها من الجزائريين، لتقليح الأرض للملاك الفرنسيين غير المتمرنين، وواصلت حكومة الجمهورية الثالثة تطبيق سياسة تحديد ملكية أراضي الجزائريين وإقامة الملكية الفردية بدلا من الملكية الجماعية أو الشائعة، طبقا للقوانين التي صدرت في عصر الإمبراطورية الثانية، ولكنها حُوت من طرف التنفيذ، بشكل يسمح لها وللفرنسيين بوضع

المشاكل والمصاعب أمام الجزائريين ويعطي للمستوطنين وأصحاب رؤوس الأموال الأوربيين فرصة للتلاعب وللحصول على أراضي الجزائريين بأبخس الأثمان.

غير أن جهود الجمهورية الثالثة لم تتوقف عند هذا الحد بل تواصلت في هذا الميدان أي تشجيع الاستيطان حتى سنة 1900م، من خلال استصدارها مجموعة من القوانين والمراسيم، ساهمت بشكل كبير في تدعيم الاستيطان، وتثبيت أقدام المستوطنين على أرض الجزائر.

المحاضرة السادسة:

القوانين الداعمة للاستيطان وتحقيق الجزائر الفرنسية (قوانين نزع الملكية)

د. بوقارة عبد الرحمان.

لم تكتف السلطات الفرنسية باستلهاام الأفكار والمنطلقات، وإنما بدأت في وضع الأساليب والصيغ القانونية، التي تمكنها من تطبيق وتجسيد هذه الأفكار آخذة في الحسبان عدم إفساح المجال أمام الجزائريين لرفض سياسة الأمر الواقع.

إن تهديم البنيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري تسبب فيه دخول المستعمر الفرنسي، وتوغله في البلاد والذي انجر عنه ردود فعل عديدة أعطت على التوالي للأوربيين وللسوق الفرنسية موارد مختلفة ويد عاملة كثيرة ورخيصة الثمن، وكان هذا نتيجة لاغتصاب أراضي الأهالي بصفة جماعية

إن اغتصاب هذه الأراضي التي اكتست أشكالاً مختلفة، كانت مصحوبة بإجراءات تعسفية وإصدار مجموعة من القوانين لمصادرة أراضي الأهالي، وقبل أن نتطرق إلى القوانين الصادرة في عهد الجمهورية الثالثة والنظام المدني سنذكر أهم القوانين القاضية بمصادرة أهالي البلاد منذ دخول المستعمر الفرنسي أرض الجزائر والتي كانت بمثابة القاعدة التحتية لتثبيت أقدام المستوطنين في الجزائر وهي على الشكل التالي :

1. قانون دي بورمون " DEBOURMONT " سنة 1830م :

والذي يقضي بمصادرة جميع أملاك المسلمين من أصل تركي والأراضي الموقوفة على المساجد فالوقف كنظام إسلامي له أهمية اقتصادية واجتماعية وثقافية فعالة في المجتمع، هذا ما دفع دي بورمون إلى ضم أملاك بيت المال إلى أملاك دولته الفرنسية حيث أصبحت تحت تصرف اللجنة المالية (الحكومية)، في حين بقيت الأوقاف في يد وكلائها المسلمين حتى مجيء " كلوزيل " في بداية سبتمبر 1830م، الذي أمر بمصادرتها وضمها إلى الأملاك العامة وجعل مداخلها تحت تصرف الإدارة الفرنسية دون تعويض أصحابها

2 . مصادرة أملاك الأتراك :

اعتمدت السلطة الفرنسية في ذلك على " كلوزيل " الذي جاء بقرار 8 سبتمبر 1830م والذي صاغ بصفة رسمية تجريد الأتراك من ملكيتهم وتحويلها إلى أملاك للدولة الفرنسية والتي كانت تشمل : أملاك الداي والبايات والميليشيات التركية

3 . إصدار " كلوزيل " مرسوم يوم 07 ديسمبر 1830م :

الذي خول للأوربيين حق امتلاك الأوقاف عملاً بتوصية السيد " فوجرو " FOUGEROU " والذي كان مفتشاً للمالية والسيد " فونلاند " الذي كان مقتصداً في الجيش الفرنسي، الموظفين بمصلحة الأملاك العامة، والرامية إلى وضع الأوقاف تحت مراقبة المدير العام لمصلحة الأملاك العامة، حيث طلب هذا المرسوم من المفتشين والقضاة والوكلاء تقديم حساباتهم عن الأوقاف وسجلاتهم إلى مدير الأملاك العامة، مهدداً المخالفين بالعقاب الشديد، مقابل أن تدفع لهم إدارة المصلحة العامة من حساب الأوقاف ما يحتاجون إليه كل شهر وقد احتوى هذا المرسوم على ثمانية بنود نذكر منها :

البند الأول :

كل الديار والدكاكين والمتاجر والبساتين والحدائق والأراضي والمحلات وأي مؤسسة كانت مداخلها موجهة إلى مكة والمدينة أو إلى المساجد، ستكون مستقبلاً تحت إدارة المصلحة العامة (الدومين) وهي التي تؤجرها وتتحصل على مداخلها وتقدم عنها الحساب إلى من يهيمه الأمر.

البند الثاني :

تشرف إدارة الدومين على كل مصاريف الصيانة التي ستكون من مداخل المباني التي ستخصص لها.

البند الثالث :

إن الأشخاص من مختلف الجنسيات المالكين أو المؤجرين للمباني المذكورة في البند الأول، مطالبون بتقديم تصريح عن وضعية الأملاك التي سيستفيدون منها سواء عن طريق التأجير، أو ما سوى ذلك، إضافة إلى مبلغ المدخول وتاريخ آخر الدفع، وذلك في ظرف ثلاثة أيام من صدور المرسوم ويتم ذلك أمام مدير الأملاك العامة.

البند الرابع : على المفتين والقضاة والعلماء وبقية الموكلين على تلك الأملاك، تقديم في نفس الفترة وأمام نفس الهيئة عقود الملكية، كالكتب والدفاتر والوثائق الخاصة بتسيير وضعية الكراء، ويذكرون فيها المبلغ السنوي وتاريخ آخر دفع مستحق.

4 . قانون جنتي دي بارسي " JANTI DIPERSSE " سنة 1833 :

يقضي بمصادرة جميع الأراضي التي ليس لأصحابها عقود وأوراق تثبت ملكيتهم لها.

5. قانون 1 مارس 1833م :

الذي أمر كل الملاك والحائزين والمجموعات الدينية بأن يسلموا سندات ملكيتهم إلى إدارة الأملاك العقارية في أجل محدد.

6. قانون 23 مارس 1834م :

والذي أصدره وزير الحربية الماريشال الدوق "دلماسي" " DALMATIE " تضمن ثمان مواد نصت الأولى منه على :
أن كل المصاريف الناتجة عن كل المؤسسات الدينية والأوقاف قد أصبحت ملحقة بالميزانية الاستعمارية.

وبخصوص هذه المصادرات صرح " بيجو " الذي تولى في 20 جانفي 1841م حكم البلاد " إن الملكيات الخاصة والحرف التي تعتبر ضرورية للتعمير . . . ستصادر بسرعة بموجب الصالح العام ".

وهكذا عممت المصادرات بسرعة ومست العديد من القبائل في المناطق التي احتلت وخاصة في المساحات الحضرية حيث استثمارها مكثفا، وهذه الظواهر خضت بالدرجة الأولى متيجة والساحل حيث راح عدد كبير من الأوربيين الطامعين في الربح يستغلون بسرعة المساحات الحضرية أولا ثم الأراضي الريفية والكل شارك في هذه الموجة العارمة التي اجتاحت أخصب المزارع في وسط الجزائر
ومن بين القوانين المشجعة على اغتصاب الأراضي نجد :

7. قانون 1844م :

والذي يحق بموجبه بيع أراضي الأوقاف والأحباس، كما عمدت السلطات الفرنسية إلى اعتبار كل الأراضي غير المستغلة أملاك للدولة وقد أصدرت قوانين تخول لها ذلك مثل قانون 07/31 /1846م والموجه إلى السلطات العسكرية والذي يخولها الحق في مصادرة ممتلكات الجزائريين الذين يظهرون عداؤهم للسلطات الفرنسية وقوات الاحتلال.
واستخدم الفرنسيون المسؤولون هذه الأراضي مع الممتلكات المصادرة من الأراضي وغيرها، لإقامة مراكز للاستيطان تمنح مجانا أو بأسعار مخفضة جدا أو رمزية، كما صدرت لائحتان سنة 1844م وسنة 1846م الغاية منها القضاء على المضاربات وتوسيع مساحات الأرض المسلمة للمعمرين

8. منشور الماريشال "بيجو" :

في 10 أبريل 1847م الذي ينتزع ما نسبته 5/1 أي (الخمس) من أراضي الشعب الجزائري ويوزعها على المستوطنين.

9. مرسوم الجمعية الوطنية :

بتاريخ 20 سبتمبر 1848م، الذي ينص على تأسيس المستعمرات الزراعية في الجزائر.

10. النداء العام في 23/09/1848م :

الذي يدعوا المواطنين الفرنسيين أصحاب المهن المختلفة والراغبين في أن يكونوا ضمن قائمة اثنا عشر ألف مهاجر إلى الجزائر، أن يسجلوا أنفسهم على مستوى بلدياتهم وقد وصل عدد المسجلين 100 ألف شخص.

11. مشروع الحكومة الفرنسية :

المتمثل في إنشاء مستوطنات جديدة، يمنح لكل مستوطن ما بين 2 إلى 10 هكتار مع توفير وسائل الاستيطان من منازل وآلات عمل وبذور وحتى الحيوانات إلى جانب الحماية العسكرية.

وما بين 1848م و 1850م تم إنشاء 42 قرية خاصة بالمستوطنين طبقا للقوانين الخاصة بعملية الاستيطان من بينها قرى "مارنغو" (حبوط) والعفرون، وسان كلو، قالمة، ماندوفي وكاستيليون.

12. قانون 26 أبريل 1851م :

الذي أعطى للمستوطن حق الملكية والتصرف الحر فيما يكسب من أملاك وعقارات، وخلال الجلسات المتعددة التي عقدت من 3 إلى 10 نوفمبر 1856م وضعت الحكومة الفرنسية الشروط التي تتشكل بموجبها أملاك الدولة أي " الدولة الفرنسية في الجزائر " وفقا للنص الحرفي التالي : «إن سكان البلاد الأصليين الذين لا برهان على جدارتهم بملكية الأرض يعتبرون أمام القانون مستثمرين أو مستأجرين تستطيع السلطات تهجيرهم لتصبح أراضيهم ملكا للمستوطنين القادمين».

13. القوانين الخاصة بتأسيس الشركات الفلاحية الكبرى "استيطان رأسمالي" :

1.13 المؤسسة الجينيفية " LACOMPAGNIE GENEVOISE " التي تحصلت على 25 ألف هكتار بنواحي سطيف، وقد تأسست خصيصا لبناء المستوطنات.

2.13 الشركة الجزائرية ظهرت عام 1865م وهي الأخرى تحصلت على 100 ألف هكتار.

3.13 كما حصلت جمعية الغابات وهي شركة أيضا على 160 ألف هكتار من أراضي الغابات لتستغلها لمدة 90 عاما.

4.13 شركة الهبرة والمقطع "SOCIETE ELHABRA ET ELMACTAA" وقد ظهرت عام 1864م وتحصلت على 24 ألف هكتار.

5.13 مرسوم 2 جوان 1858م الذي أصدره نابليون الثالث ونص على إنشاء وزارة المستعمرات وجاء لطمأنة المعمرين

وبمقتضى هذه السياسة سيطرت الشركات الرأسمالية على حوالي 600 ألف هكتار وسيطر المستوطنون على حوالي نصف مليون هكتار أخرى وسيطرت السلطات الاستعمارية على حوالي 200 ألف هكتار من أراضي الغابات

14 . القرار المشيخي 1863م (Sénatus-Consulte) :

وصدر في أفريل 1863م، الذي يهدف إلى تحديد أراضي القبائل والملكية الفردية، كما عرفت قوانين : 1851م، 1853م، 1863م، 1865م بالقوانين العقارية وذلك أنها تتعلق بممتلكات الخواص وممتلكات الشعب هذا فيما يخص القوانين الصادرة في عهد العسكريين أما بالنسبة للقوانين في عهد الجمهورية الثالثة والنظام المدني فتمثلت فيما يلي :

1 . قانون الأهالي (Code de l'indéginat) :

يقوم على إجراءات استثنائية خولت للحكام الفرنسيين بالجزائر خارج صلاحيات القوانين الفرنسية العادية، والذي طبق على نطاق واسع إثر القضاء على ثورة المقراني سنة 1871م، واستكملت تنظيماتها مع حلول سنة 1881م فبلغ عدد الجنح الخاضعة للقانون العام في إطار هذا القانون الاستثنائي (الأهلي) واحدا وأربعين جنحة وأصبحت أساس التعامل مع الجزائريين مع حلول عام 1897م، ومع مستهل القرن العشرين تدعمت بإحداث

المحاكم الرادعة واتخذت شكل إجراءات الردع بمنشور الوالي العام "شارل جونار" **Charles Jonnart** .

ومن أهم إجراءات هذا القانون الاستثنائي :

1. فرض 100 فرنك ضريبة حرب على كل بندقية محجوزة.
2. مصادرة خمسة ملايين هكتار من الأراضي التي يملكها الثوار.
3. تأميم مليونين وخمسمائة ألف هكتار أخرى.
4. إنزال العقوبة دون محاكمة.
5. منع التنقل إلا برخصة خاصة

2. قانون كريميو :

الصادر في 24 أكتوبر 1870م، والذي جرح كرامة الجزائريين وعواطفهم الوطنية والدينية، فقد اعتبروا هذا القانون بمثابة إعلان صريح لنقض الميثاق الذي يربطهم بفرنسا والذي نص على تجنيس اليهود في الجزائر بصورة جماعية وإجبارية ونزع اليهود عنهم ثيابهم القديمة العربية ولبسوا لباس الأوروبيين وهكذا وقع الجزائريون تحت رحمة اليهود والمستعمرين معا.

3. قوانين 21 جويلية و 4 سبتمبر 1871م :

التي تسمح بتأجير الأراضي للمعمرين وقد قدرت بنحو 100 ألف هكتار دون ضرائب.

4. مرسوم 6 أكتوبر 1871م :

الذي يعطي الأولوية للمستوطنين الفرنسيين للاستفادة من القوانين السابقة

5. قانون وارني (LALOI WARNNIER) :

هذا الأخير الذي شجع حركة الاستيطان الحر وذلك إلى جانب حركة الاستيطان الرسمي صدر هذا القانون سنة 1873م، والمعروف بقانون المستوطنين والذي يهدف إلى تفكيك وحدة الملكية الأهلية وتمكين المعمرين منها، وكذلك قانون عام 1887م المكمل للقانون السابق والذي كان أكثر مكررا، وخبثا وخداعا، والذي سمح ببيع الأراضي المشاعة في المزاد العلني.

وقد نظر إلى قانون وارني على أنه أخطر إجراء تشريعي اتخذته الجمهورية الفرنسية الثالثة في حق الجزائريين وتظهر خطورته في أنه غير وجه الريف الجزائري تغييرا جذريا، وفتح الباب على مصراعيه لعمليات البيع والمضاربة في الأراضي الجزائرية لصالح الأوروبيين واليهود للتحايل على سلب الجزائريين أملاكهم وبطرق أكثر ما يقال عنها أنها ملتوية، وقد نص في مادته الأولى على :

أن يخضع تقرير الملكية العقارية إلى القانون الفرنسي، بغض النظر عن المالكين وبالتالي تلغي كل الحقوق الحقيقية والاتفاقات وأسس القرارات المبنية على القانون الإسلامي أو القبائلي والمتناقضة مع القانون الفرنسي

6. قانون 1874م :

وهو أول قانون غابي صوتت عليه الجمهورية الثالثة بعد قيامها في 7 جويلية 1874م.

7. قانون 1885م :

بعد حرائق 1881م والإدعاءات اللامحدودة من أصحاب الإقطاعات الفلينية صوتت على هذا القانون دون أي مناقشة وصدر يوم 9 ديسمبر 1885م، والذي يجبر الأهالي الحائزين على مستندات " ملكية " التخلي عن مساحاتهم المحاطة بالغابة وذلك بإتقالهم بالمحاضر التعسفية

ويتضح لنا مما سبق ذكره، أن المستعمر الفرنسي أدرك أن البقاء الدائم في الجزائر لن يضمنه سوى الاستيلاء على الأراضي والمزارع واستمر في اتجاه إصدار المراسيم والقرارات وكلها لخدمة مصلحته الاستعمارية، حتى قال أحد الفرنسيين : « كنا ننام مشردين ونستيقظ ملاكا »، وهذا دليل على شدة درجة اسغلال فرنسا لكل ما هو موجود في البلاد الجزائرية.

ونستخلص من ما تقدم أن النظام العسكري، بعيوبه ومساوئه التي لا تعد ولا تحصى يعتبر أهون من الحكم المدني في العصر الجمهوري، فالبرغم من تعنت القادة العسكريين واستيلائهم على الأراضي الخصبة، لكي يصبحوا هم أسياد البلاد في القطر الجزائري، ويقيموا المخططات الواسعة التي مكنت الدخلاء على البلاد من تثبيت وجودهم وقهر الجزائريين، فإن الحكام الجمهوريين هم الذين ساعدوا الأوروبيين على فرض إرادتهم على

الملاك الجزائريين وتحويلهم إلى مجرد عاملين بالأجرة أو أجبروهم على الهجرة إلى أماكن أخرى للبحث عن العيش.

كما أن الجمهوريين هم الذين جاؤوا بالبرامج المسطرة لتوسيع نطاق التعمير وتقديم المساعدات الحكومية الضخمة لإنشاء المشاريع التجارية والعمرانية الخاصة بتسهيل إقامة الجاليات الأجنبية في الجزائر وأكثر من هذا منحوا الجالية اليهودية بالجزائر حق الحصول على الجنسية الفرنسية دون أن يتخلّى هؤلاء اليهود عن عقيدتهم أو حقوقهم المدنية.

وبهذه القرارات استطاع المهاجرون الفرنسيون والأجانب أن يستولوا على مساحات كبيرة من أراضي الجزائر ويضمنون لأنفسهم مستقبلا زاهرا في الجزائر، وبعبارة أخرى فإن سياسة الجمهوريين في مطلع السبعينات من القرن التاسع عشر، كانت ترمي إلى رفع معنويات المستوطنين الأجانب بالجزائر، عن طريق تقديم معونات مالية وعقارية إليهم حتّى يتمكنوا من توطيد أقدامهم بالجزائر.

المحاضرة السابعة:

الجزائر في مواجهة الاحتلال الفرنسي - مقاومة أحمد باي والأمير عبد القادر-

د. بوقارة عبد الرحمان

بعد إمضاء معاهدة الاستسلام بين دي بورمون والداي حسين في جويلية 1830، خُيِّلَ لإدارة الفرنسية أنها ستحكم قبضتها بسرعة وبكل سهولة على كافة القطر الجزائري، لكنها فوجئت بحركات مقاومة عنيفة شلت حركتها -مدة معتبرة- وجعلتها تقف عند حدود الجزائر العاصمة، ومن أبرز تلك الحركات، مقاومة أحمد باي في الشرق الجزائري ومقاومة الأمير عبد القادر في الغرب الجزائري.

تعود بوادر حركة المقاومة بالنسبة للطرف الجزائري إلى بدايات الحملة وإلى التخاذل الذي لمسه الجزائريون من مواقف صهر الداى إبراهيم آغا قائد الجيش الجزائري والتي قادت البلاد إلى الهلاك، عندها قرر أحمد باي الذي كان متواجدا آنذاك بالجزائر العاصمة ساعة تأدية الدنوش للداي العودة بسرعة إلى إقليم قسنطينة لتحصينه وسد الطريق على الجيش الفرنسي.

في نفس الوقت، ظهرت حركة مقاومة في الغرب الجزائري تصدرتها قبيلة الحشم بقيادة محي الدين وابنه الأمير عبد القادر اللذين أعلنوا الجهاد ضد الوجود الفرنسي، خاصة بعد احتلال إقليم وهران عام 1831.

لقد اشترك أحمد باي في معركة سيدي فرج ضد الجيش الفرنسي ولكن بعد الهزيمة النكراء التي مُنِيَ بها الجيش الجزائري، عاد إلى قسنطينة وفي طريقه وصلته أخبار حول محاولة انقلاب ضده، لكنه تمكن من استعادة منصبه بمجرد وصوله بدعم من سكان قسنطينة، وأعلن صراحة استعداداه لمقاومة الاحتلال الفرنسي، وبدأ بتنظيم أموره الإدارية، وألف مجلس شورى وكوّن مجلسا عسكريا، ووضع الخطط لمواجهة المستعمر رغم الإغراءات الكثيرة التي تلقاها من طرف الفرنسيين في الوقت الذي كان فيه كثير من موظفي الدولة العثمانية يتعاون مع الجيش الفرنسي على أساس أنه أقوى ضمان لبقائهم في مناصبهم. فحسب ما جاء في مذكرات أحمد باي أن دي بورمون عرض عليه الصلح ، وهو في طريقه إلى قسنطينة، إلا أن أحمد باي رفض ذلك العرض، كما طلب منه كلوزيل الاعتراف بالسيادة الفرنسية مقابل بقاءه بايا على قسنطينة إلا أن أحمد باي رفض العرض جملة وتفصيلا.

في شهر أوت 1830 تمكنت قوات أحمد باي من طرد الفرنسيين من عنابة، ودحض أحمد باي بذلك أقوال كلوزيل الذي قال بأن احتلال قسنطينة لا يعدو أن يكون مجرد نزهة

جهّز كلوزيل في حملته على قسنطينة 8700 جندي، ووصلت أخباره إلى أحمد باي فاستعد له ونظم جيشه ووضع خطة عسكرية تقضي بمواجهة العدو ووضع الكمائن له عند أطراف المدينة، وكان النصر من نصيب أحمد باي.

إنّ هزيمة الجيش الفرنسي جعلت الإدارة الفرنسية تصر على احتلال إقليم قسنطينة خاصة بعد إمضاء معاهدة الهدنة (التافنة) بين السلطة الفرنسية والأمير عبد القادر، وبالفعل عاد الجيش الفرنسي إلى قسنطينة عام 1837.

ارتفع عدد الجيش الفرنسي في الحملة الثانية حيث وصل إلى 11000 جندي مدعم بقيادة كبار من بينهم تريزيل، كومب، لامورسيار، وبقيادة دامرمون الذي قتل من طرف المقاومين القسنطينيين خلال الحملة.

حاول أحمد باي تقوية جيشه، وتمكن من كسب ثقة قبائل الحناشنة، والحراكتة التلاغمة، فرجيوة، أولاد عبد النور، ريغة ومجانة، قبائل الأوراس، سواحل سكيكدة، جيجل والقل...

لكن النصر هذه المرّة كان إلى جانب الفرنسيين الذين استفادوا من أخطائهم السابقة في حين تمسك أحمد باي بخطته السابقة التي كان قد خبرها الفرنسيون، فسهل عليهم احتلال قسنطينة، زيادة على ضعف الجيش الجزائري الذي جلّه من المتطوعة، زد على ذلك الافتقار للإمكانيات والعتاد العسكري، وعدم وصول مساعدات من الأستانة أو على الأقل من باي تونس، هذا الأخير الذي اتفق مع الفرنسيين مقابل تسليمه قسنطينة وعنابة.

انتهت معركة قسنطينة بدخول الجيش الفرنسي، ومع ذلك قرر أحمد باي مواصلة المقاومة ورفض كل النصائح التي تدعوه للاستسلام والتخاذل، ولم يقبل نصيحة الذين أشاروا عليه بمغادرة الجزائر، وفي هذا الشأن قال أحمد باي: «وفي الحين فكرت في محو الهزيمة، لأنّ الله لا يضيع كآيا إلاّ الذين يهملون أنفسهم، لذلك استدعيت قادة القوم، فاجتمعوا حولي، وبعد أن استعرضت الموقف اقترحت عليهم تشكيل زمالة بجميع الذين خرجوا من المدينة، ثمّ نقودها إلى مكان أمين في الجنوب، وبقيها فيها تحت حماية مشاتنا، أما نحن فنرجع فوراً

إلى المدينة، ونتمركز في طريق عنابة بحيث نقطع حركة المرور، فنحن نعلم أنّ العدو خسر بالإضافة إلى كبير الجنرالات-دامرمون- عددا آخر من الضباط المعبرين، وأنّ المؤن قد تكون نفذت، وعليه فإذا استطعنا أن نتمركز في طريق عنابة بحيث نقطع جميع الاتصالات بالمكان الذي يمكن أن يبعث النجدة، فإنه يكون لنا أمل كبير في تحقيق النصر، وتمّت المصادقة على مشروعي، وكاد يدخل في حيز التنفيذ عندما صاح بوعزيز بن قانة قائلاً: "ماذا تريدون أن تفعلوا تبتعدون عن بلدكم، وتتوجهون نحو الشمال، إذن فأنتم لا تعلمون أنّ فرحات بن سعيد يقترب بسرعة من الزيبان، وفي الوقت الذي تحاولون فيه الدفاع عن قسنطينة، فإنكم تعرضون أنفسكم للطرد من منطقتكم، ولذلك يجب أن نسرع إلى الصحراء، ندخل عائلاتنا ومن اتبعنا إلى المدن، ثم نخرج متحدين ضد العدو الذي نخشى هجومه أكثر، فالفرنسيون لم يتقدموا، بينما فرحات بن سعيد يزحف علينا، ومن ثمة يجب أن نبدأ بمحاربته، وبعد ذلك نوحّد قوانا، ونهاجم الفرنسيين". لم استحسن هذه النصيحة، ولكنه لم يكن لي أهل - عدا أبنائي - أقرب من بوعزيز، فلم أكن أعتقد أنّه يستطيع أن يقترح عليّ ما من شأنه أن يضرّني، وعيه انضمت إلى رأيه، ولو أنّ الله هداني في ذلك الوقت لفهمت أنّه يريد جلبي إلى الصحراء ليأخذ أمواله عن آخرها، ولكن إذا حكم القدر على شخص بالهلاك، عمي بصره وبصيرته، وصار يعتقد الخير فيما يؤدي إلى الخراب، وأكرّر ، لقد اتبعت رأي بوعزيز، وكان ذلك هو مصابي الأعظم»

واصل أحمد باي المقاومة حتى عام 1848، ظل ينتقل فيها بين الأوراس والصحراء إلى أن أنهكه المرض، عندها استسلم.

كان أحمد باي لا يفتقر للحنكة السياسية والقدرة القتالية، ولكنه افتقر للدعم من قبل الآخرين، ففي الوقت الذي انكب فيه لمواجهة الفرنسيين والقضاء عليهم وحماية إقليم قسنطينة وجد نفسه وسط عصابة من الأعداء يتربصون به ساهموا في فشل مخططاته وعدم تمكنه من استرجاع قسنطينة، فبدل أن يواجه جبهة واحدة واجه عدّة جبهات وهي:

- جبهة مصطفى بومرزاق باي التيطري، الذي لقب نفسه باشا وطلب من أحمد باي الطاعة ودفع للزّمة، رفض أحمد باي العمل بذلك. غضب مصطفى وادعى عزله وعين مكانه إبراهيم الذي سبق له أن كان بايا على قسنطينة وعزله الداوي حسين، فتحالف إبراهيم مع فرحات بن سعيد ضد أحمد باي الذي اشتبك معهما مرات كثيرة،

- وعلى الرغم من الانتصار كان حليفه، إلا أن قوته أصيبت بالهوان، وصارت الضرائب لا تدفع له إلا قهرا بفعل تحريض فرحات بن سعيد للأعراش والقبائل.
- جبهة الطامعين في منصبه وأمواله، وعلى رأسهم ابن خالته بوعزيز بن قانة. أما الأمر الذي أثار طمع هؤلاء، هو كرجلية أحمد باي، وافتقاره لقبيلة تحميه، كما هو شأن باقي زعماء حركات المقاومة.
- جبهة الخونة ومنهم فرحات بن سعيد الذي ألب عليه القبائل وتحالف مع الإدارة الفرنسية طمعا في نيل الولاية على كافة الصحراء الشرقية التي كانت امتدادا لإقليم قسنطينة الذي يحكمه أحمد باي.
- جبهة باي تونس الذي اتفق مع الإدارة الفرنسية سعيا لاقتطاع إقليم قسنطينة أوقف المعونات العثمانية التي كان ينتظرها أحمد باي والتي لو قدر وصولها إليه لكانت كفته هي الراجعة.
- أخيرا، جبهة الأمير عبد القادر، فبالرغم من اتفاق كلا الطرفين على محاربة الإدارة الفرنسية، غير أنّ نظرة الأمير عبد القادر لأحمد باي لم تكن نظرة المعجب بالمجاهد والمناضل، بل نظرة ازدراء تجاه ممثل لسلطة تركية كانت المتسببة في احتلال الجزائر من قبل الفرنسيين. كما أنّ السلطة الفرنسية تمكنت من زرع الفتنة بين الطرفين خاصة بعد سلسلة الاتفاقيات التي جمعت بين الأمير عبد القادر والجنرالات الفرنسيين وأهمها اتفاق التافنة سنة 1837.

مقاومة الأمير عبد القادر

من هو الأمير عبد القادر:

ولد الأمير عبد القادر بن محي الدين في شهر ماي عام 1807 ببلدة القيطنة قرب مدينة معسكر. تعلّم عبد القادر القراءة والكتابة وهو في الخامسة من عمره، وفي سن الثانية عشرة كان متمكنا من القرآن والحديث وأصول الشريعة، ولم يبلغ سن العشرين حتى كان قد طالع أمهات الكتب العربية في التاريخ والفلسفة واللغة والفلك والجغرافية، وحتى الكتب الطبية منها وكانت خزانة كتبه أحب مكان إلى نفسه، وكان إذا خرج إلى وادي الحمام أو غادر قريته إلى مدينة معسكر، حمل معه واحدا من هذه الكتب ليكون رفيقه في رحلته.

لم يكتف الشاب عبد القادر بتلقى العلوم الدينية والدنيوية بل اهتم أيضا بالفروسية وركوب الخيل وتعلم فنون القتال، فتفوق في ذلك على غيره من الشباب. وبذلك كان عبد القادر من القلائل جدا الذين جمعوا بين العلوم الدينية والفروسية، عكس ما كان عليه الوضع آنذاك إذ انقسم المجتمع إلى المرابطين المختصين في الدين والأجواد المختصين في الفروسية وفنون القتال.

لقد برز الأمير عبد القادر من خلال المقاومة التي قام بها في البداية الأولى للاحتلال بدءا من واقعة خنق النطاح الأولى بالقرب من وهران في 29 ماي 1832، والتي كانت بقيادة والده محي الدين، حيث كان من ضمن الصفوف المقاتلة في هذه المعركة، كما شارك في معركة خنق النطاح الثانية والتي قادها الأمير عبد القادر بنفسه نيابة عن والده، وفي هذه المعركة اتضحت معالم القائد السياسي والعسكري.

بعد هذه الأحداث اجتمع أهل الحل والعقد لاختيار من يصلح للإمارة ويكون بمقدوره تحقيق الأمن والاستقرار ومواجهة المحتل الفرنسي، فوقع الاختيار على محي الدين والد الأمير عبد القادر الذي رفض واعتذر لكبر سنه، وبعد إلحاح من أفراد قبيلته، اقترح عليهم ابنه عبد القادر لكي يكون أميرا عليهم، فقبلوا بذلك.

اتفق أهل الحل والعقد على تعيين عبد القادر أميرا عليهم، فأول من بايعه، والده على السمع والطاعة ودعا له، ثم لقبه بناصر الدين، وكذا بقية أسرته، ثم الأشراف والعلماء والأعيان والرؤساء حسب مراتبهم وطبقاتهم حيث بايعوه على ما بايعه عليه والده

وتمت البيعة بوادي فريحة في سهل غريس تحت شجرة الدردارة التي كانوا يجتمعون إليها للشورى، بتاريخ 27 نوفمبر 1832⁴. أما البيعة العامة فكانت بتاريخ 4 فيفري 1833

وقد تمت بيعة عبد القادر أميرا، وحمل لواء الجهاد، من طرف القبائل على هذه الصيغة: «... بايعناه على السمع والطاعة، وامتنال الأوامر، ولو في الواحد منا أو في نفسه، وقدما نفسه على أنفسنا وحقه على حقوقنا».

ولقد مرت مقاومة الأمير عبد القادر بمرحلتين حاسمتين، الأولى شهدت انتصارات الأمير عبد القادر وقوة المقاومة، أما المرحلة الثانية فهي على العكس، عرفت تقهقرا وتضععا انتهى باستسلام الأمير عبد القادر عام 1847.

المرحلة الأولى 1832-1837:

ما إن انتصب عبد القادر أميراً، حتى بادر بتنظيم أمور الدولة، فأسس مجلساً للوزراء ومجلساً للشورى، وشرع في تكوين جيش جزائري وفي إنشاء مؤسسات وفي وضع قوانين مستمدة من تعاليم القرآن الكريم، وسك عملة باسمه، وقسم البلاد إلى ولايات وتصب على كل ولاية خليفة، وقد اتضحت ملامح هذه المقاطعات عام 1837 أي بعد عقد معاهدة التافنة.

من البداية وضع الأمير عبد القادر برنامجاً سطره للمقاومة وإرساء قواعد دولة إسلامية مستقلة، تمثل هذا البرنامج في:

- تحقيق الأمن، والقضاء على الخونة والمأجورين.
- توحيد القبائل حول مبدأ الجهاد.
- مقاومة الاحتلال الفرنسي بشتى الطرق والوسائل.
- إرغام الفرنسيين ودفعهم للاعتراف بالجزائر دولة مستقلة، وبعيد القادر أميراً عليها.

بدأت المواجهات بين الأمير عبد القادر والإدارة الفرنسية بمحاصرته لوهران ومستغانم، وهذا ما أرغم الفرنسيين على الاعتصام داخل القلاع والحصون، وبعد فشل بوايي في إفشال الحصار عزل وعين مكانه ديمشيل، الذي فشل بدوره في التصدي للأمير عبد القادر، فطلب الصلح وعقد هدنة مع الأمير عبد القادر بتاريخ 26 فيفري 1834، هذه المعاهدة تضم ستة بنود مكتوبة على أعمدة متوازية بالعربية والفرنسية، قد وقعها وختمها الطرفان، بالإضافة إلى النص العربي الثاني السري والذي يحمل ختم الأمير عبد القادر وديمشيل معاً، حيث يتم بموجبه احتكار تصدير الحبوب واستيراد الأسلحة، وهذا ما يلام عليه ديمشيل فيما بعد ويتسبب في إقالته.

كان من نصوص هذه المعاهدة :

- 1- وقف المعارك بين الطرفين وتبادل الأسرى.
- 2- احترام الفرنسيين للمسلمين ومناطق سكنهم.
- 3- لا يدخل أي طرف أرض الطرف الآخر إلا بإذن من قنصله لدى الطرف الآخر.

4- يحق للأمير شراء الأسلحة وكل ما يحتاج إليه من المواد الحربية، وأن يكون ميناء أرزيو تحت سلطة الأمير.

5- أن يبقى الفرنسيون في وهران و مستغانم ويحترموا المسلمين.

كانت هذه محاولة من السلطة الفرنسية لكسب الوقت وإعداد العدة لهجوم جديد على الأمير عبد القادر، لكنها في الوقت نفسه خدمت الأمير عبد القادر بدوره فهو لم يتمكن بعد من تأسيس جيش وطني قوي، فرغم كثرة جنده والذي كان حوالي 60000، إلا أنه لم يكن نظاميا فمعظمه من المتطوعة، زد على ذلك لا يمكن جمع هذا الجيش في وقت واحد لأنه موزع بين القبائل المنتشرة هنا وهناك.

عزل ديمشيل من قيادة وهران في 15 جانفي 1835، وعين خلفا له الجنرال تريزيل في 20 جانفي 1835. وهذا بعد عملية تحقيق أجرتها السلطة الفرنسية بعد أن شككت في ولاء ديمشيل وحول إبرامه معاهدة سرية مع الأمير عبد القادر مما يهدد السيادة الفرنسية.

نقض تريزيل المعاهدة المبرمة مع الأمير عبد القادر، وألب قبائل الدوائر والزمالة على الأمير عبد القادر فتجدد القتال في 2 جويلية 1836، ومني تريزيل بهزيمة كبيرة في معركة المقطع.

كانت الإدارة الفرنسية تواجه مقاومة قوية من طرف الأمير عبد القادر في الغرب وكذلك مقاومة لا تقل عنها في الشرق وهي مقاومة أحمد باي، لذلك قررت أن تتفرغ كلية لوحدة قبل أن تعود للآخرى، لذلك ولّت الجنرال بيجو على الغرب الجزائري، وقد دخل هذا الجنرال عام 1837 في مفاوضات مباشرة مع الأمير عبد القادر، انتهت بتوقيع معاهدة التافنة في 30 ماي 1837، وضمت 15 مادة، وفي مجملها تدعم وتعترف بسيادة الأمير على ثلثي القطر الجزائري، كما أقرت بتبادل القناصل مثل: القبطان دumas من طرف فرنسا لدى الأمير بمعسكر (1837-1839)، وكذا الإيطالي جرافاني قنصل أمريكا بالجزائر الذي عين لتمثيل الأمير لدى السلطات الفرنسية في 12 أكتوبر 1837.

المرحلة الثانية 1839 - 1847:

بادر المارشال فالي إلى خرق معاهدة التافنة بعبور قواته الأراضي التابعة للأمير، فتوالت النكسات خاصة بعد أن انتهج الفرنسيون أسلوب الأرض المحروقة، كما هي مفهومة من

عبارة الحاكم العام الماريشال بيجو " : لن تحرثوا الأرض، وإذا حرثتموها فلن تزرعوها ، وإذا زرعتموها فتحصدوها "...فلجأ الفرنسيون إلى الوحشية في هجومهم على المدنيين العزل فقتلوا النساء والأطفال والشيوخ، وحرقوا القرى والمدن التي تساند الأمير.

وبدأت الكفة ترجح لصالح السلطة الفرنسية بعد استيلائها على عاصمة الأمير تاقدامت 1841 ثم سقوط الزمالة -عاصمة الأمير المتنقلة- سنة 1843 وعلى إثر ذلك اتجه الأمير إلى المغرب في أكتوبر عام 1843 الذي ناصره في أول الأمر ثم اضطر إلى التخلي عنه على إثر قصف الأسطول الفرنسي لمدينة طنجة والصويرة، وتحت وطأة الهجوم الفرنسي يضطر السلطان المغربي إلى طرد الأمير عبد القادر، بل ويتعهد للفرنسيين بالقبض عليه. الأمر الذي دفعه إلى العودة إلى الجزائر في سبتمبر 1845 محاولا تنظيم المقاومة من جديد.

استسلام الأمير:

في 23 ديسمبر 1847 سلم الأمير عبد القادر نفسه بعد قبول القائد الفرنسي لامورسير بشروطه، ونقله إلى مدينة طولون، وكان الأمير يأمل أن يذهب إلى الإسكندرية أو عكا كما هو متفق عليه مع القادة الفرنسيين، ولكن أمله خاب ولم يف الفرنسيون بوعدهم ككل مرة، عندها تمنى الأمير الموت في ساحة الوغى على أن يحدث له ذلك وقد عبّر عن أسفه هذا بهذه الكلمات " لو كنا نعلم أن الحال يؤدي إلى ما آل إليه، لم نترك القتال حتى ينقضي الأجل ". وبعدها نقل الأمير وعائلته إلى الإقامة في "لازاريت" ومنها إلى حصن "لامالغ" بتاريخ 10 جانفي 1848 ولما اكتمل عدد المعتقلين من أفراد عائلته وأعوانه نقل الأمير إلى مدينة "بو PAU" في نهاية شهر أفريل من نفس العام، ليستقر بها إلى حين نقل إلى أمبواز في 16 أكتوبر 1852م.

إضافة لمقاومتي الأمير عبد القادر، وأحمد باي فإن الجزائريين لم يستكينوا ولم يتقبلوا الاحتلال بتاتا، فكانت الجزائر دائمة الثورة، من مقاومة علي زعموم في أحواز متيجة وصولا لثورة عين بسام، الأوراس، والأهقار، مروراً بثورات، لالة فاطمة نسومر، والشريف الأمجد بوبغلة، وثورة الزعاطشة، المقراني، اولاد سيدي الشيخ وبوعمامة.....

المحاضرة الثامنة:

حركة الشبان الجزائريين و بروز

جماعة النخبة.

د. بوقارة عبد الرحمان.

حركة الجزائر الفتاة: إن الفكرة هي أن أصل الحركة الوطنية الجزائرية حديث العهد، فالمؤرخين الذين تناولوا الموضوع يعودون بها إلى الثلاثينيات فقط من القرن العشرين، ويربطون ذلك بظهور الأحزاب السياسية بأهداف واضحة ومحددة، غير أن بعض الكتاب يعيدون الفكرة إلى الحرب العلمية الأولى، خاصة سنة 1926م، حين تم إنشاء نجم شمال أفريقيا، أو من سنة 1922م حين قاد الأمير خالد حركة قوية ضد فرنسا، وهناك من يعيدها إلى سنة 1912م حين قدم وفد جزائري بعض المطالب الأهلية للحكومة الفرنسية.

غير أن هذا التناول لأصول الحركة الوطنية الجزائرية مضلل من الوجهة التاريخية، فهو ينظر إلى أصول هذه الحركة من خلال وجود الأحزاب السياسية، إلا أن الحركة الوطنية قبل هذا قد وجدت أشكال أخرى غير الأحزاب المنظمة، فقد ظهرت أولا كجمعيات سرية وتمردات، وصحافة، وانتعاش ادبي، ونشاطات اجتماعية كالنوادي والصحافة، ...

فالقول بأن هذه الحركة الوطنية تعود فقط إلى بعض السنوات السابقة للحرب العالمية الثانية، أو إلى العشرينات، يعني غض النظر عما رأيناه منها خلال القرن الماضي، لذلك فإنه من سوء الحظ أن هؤلاء الكتاب لا يعتبرون كل تلك الحركات العسكرية والسياسية أعراضا للحركة الوطنية.

وهنا من حق المرء أن يسأل عن معنى الجزائر الفتاة، وعن مولدها، بالمقارنة مع الجزائر القديمة، فالجزائر الفتاة التي تعني الحركة الوطنية الهادفة لتحرير البلاد بطرق شرعية سياسية غريبة، فقد اقتنعت بأن اللجوء إلى الثورات غير المنظمة كان بلا فائدة، وفرنسا في عين رواد هذه الحركة رغن أنها كانت قادرة على تهدئة الجزائر، كانت بحكم قوتها العسكرية وتعاون الكولون تسارع للقضاء على الثورات بطرق وحشية.

ومن هذا الأساس جاء اللجوء إلى المناورات الجديدة نظرا لعدة أسباب:

- أولا: فشل الثورات السابقة التي أظهرت ضعف الحركة الوطنية المسلحة.
- ثانيا: الإجراءات التعسفية التي استعملتها فرنسا لوقف الثورات الوطنية.
- ثالثا: ظهور النخبة التي أعطت محتوى جديد للحركة الوطنية.
- رابعا: ظهور إيديولوجيات جديدة على المسرح العالمي: مثل القومية الإسلامية في الشرق الأدنى، الاشتراكية في أوروبا،

ومن هذه المنطلقات فإن معظم المؤرخين يتفقون على أن ميلاد أية حركة وطنية هو عملية طويلة ومؤلمة، قبل أن يستطيع الناس رؤيتها وتقديرها، ومن هنا فقد لاحظ كثير من الكتاب المعاصرين في أواخر القرن التاسع عشر أعراض ميلاد الحركة الجزائرية الفتاة، فالمؤرخ الفرنسي لوروي-بوليو كتب سنة 1882 عدة مقالات عن المشكل الجزائري مطالب بأن تسلك فرنسا سياسة ليبرالية في الجزائر عبر منح الفتيان العرب حق التمثيل النيابي في المجلس الوطني الفرنسي، كما نادى بإلغاء الاستعمار والثقافة الغربية.

كما لاحظ جول فيري، رجل الدولة الفرنسي المعروف الذي قاد لجنة مجلس الشيوخ سنة 1892م لبحث الوضع في الجزائر، أعراض الجزائر الفتاة التي كانت ما تزال في طور التكوين، وبعد أن قوبلت اللجنة بعراض ومطالب كل الطبقات في المجتمع الجزائري، لاحظ فيري بأن التعبير الشائع بين الجزائريين كان " أتركونا وحدنا " .

وفي تقرير إلى الحكومة سنة 1899م لاحظ الجنرال لارشي نفس الروح: "المؤمرات والاضطرابات التي جرت في الجزائر، قد جعلت العرب يتشاورون بين أنفسهم أكثر من أي وقت مضى للقيام بنشاط سياسي، إنهم الآن مستعدون للتأمر"

وفي سنة 1912م كتب فرنسي آخر هو ه. مارشان : " هناك قومية أهلية في طريق التكوين يشهدها الفرنسيون" مؤكدا على أن هذه القومية تلعب بخبرة فائقة ولكن بسرية وغموض دورا واعيا ومطالبة بجزء كبير من الوجود السياسي لتسيير مقادير الجزائر.

وفي سنة 1913م كان جان سيرفي قد ألف كتابا أشار فيه إلى وجود الحركة الوطنية الجزائرية التي أرادت أن تستعمل المؤامرات والتقية القومية الإسلامية لالقاء الفرنسيين في البحر، تحت قيادة نخبة سياسية تمتزج بين التقليدية والجديدة.

جماعة النخبة: إضافة إلى كتلة المحافظين برزت جماعة النخبة التي كان لأعضائها برنامجهم ونظرتهم الخاصة في السياسة الجزائرية، لقد كانوا طموحين ومتفتحي العقول، ففي سنة 1911م أراد عضو من الجماعة أن يعرف هذه الكتلة فقال أنها: "

ثريات الشبان المتخرجين من الجامعات الفرنسية والذين كانوا قادرين بأعمالهم أن يصعدوا فوق الجماهير وأن يضعوا أنفسهم في مصاف ناشري الحضارة الحقيقيين..."
أما المستغرب الفرنسي مدير المدرسة الجزائرية الإسلامية بتلمسان جورج مارسى، فلم يتفق مع هذا التعريف، فهو لا يعتبر النخبة تلك الأقلية من الموظفين والمحامين والمعلمين، ولكن كل الجزائريين الذين جمعوا بين الثقافة العربية والثقافة الفرنسية، وهو الرأي الذي عبر عنه علي مراد : " بأنها جماعة ممن يحسنون اللغتين وينتمون إلى الطبقة المثقفة، أي تلك الجماعة التي درست كلا من الحضارة العربية والفرنسية.

أما الكاتب الفرنسي الاشتراكي جون جورجيس فقد وصف جماعة النخبة بأنهم أناس ضائعون بين الحضارتين العربية والأوروبية ويقال عنه أنه قال: " إننا مزقنا الشبان الجزائريين بين حضارتين: وسرعان ما فقدوا الإتصال بحضارتهم، ولكنهم غير قادرين على الدخول في حضارتنا إلا بصعوبة"

أما عن برنامجهم السياسي فإن جماعة النخبة لم يشترطوا على فرنسا إلا شرطا واحدا وهو أن لا تطلب منهم التخلي عن أحوالهم الشخصية كمسلمين، فقد طالبوا بإلغاء قانون الجنسية السيناتوس كونسلت لسنة 1865م.

ومن هذا المنطلق كان جماعة النخبة يعتبرون مطالبهم الإصلاحية حد أدنى فهم لم يكونوا خياليين فيطالبوا بكل امتيازات الفرنسيين وهذا ما يبرز في المذكرة التي قدموها للحكومة الفرنسية 1912م مطالبين بإلغاء الإجراءات الاضطهادية وتمثيل نيابي جدي وكاف للجزائريين في جميع المجالس، وتوزيع عادل للضرائب والمساواة في جميع فوائد الميزانية.

وفق هذا التوجه اقترحت الجماعة جملة من الاقتراحات الإصلاحية على الحكومة الفرنسية يمكن أن نلخصها فيما يلي:

- وضع برنامج خاص لتعليم الجماهير الجزائرية موضع التنفيذ.

- إصلاح المدارس الجزائرية-الفرنسية التي أصبحت مثل مراكز (مونستاري) التعليم الأوروبية خلال العصور الوسطى أو الزوايا الجزائرية.
- نشر التعليم الفرنسي والثقافة الأوروبية لتطوير المجتمع الجزائري.

رغم تواضع هذه المطالب بالنسبة لأمة تحت الاحتلال إلا أنه لا يمكن إنكار دور جماعة النخبة كممهد لميلاد الحركة الوطنية السياسية المعروفة فصحافتهم ووفودهم وعرائضهم وهجوماتهم على الخرافات والاحجاف والاستغلال وندائهم لاصلاح التعليم والتقدم والتسامح ومساعدة الفلاحين قد خلق ضميرا وطنيا جديدا وبطريقة جديدة للمقاومة.

المحاضرة التاسعة:

ظهور وتطور التنظيمات والأحزاب

الوطنية ما بين الحربين - نجم شمال

إفريقيا-

يجمع المؤرخون على أن جمعية نجم شمال إفريقيا قد تأسست في أوساط الهجرة الجزائرية بفرنسا، وهذا بعد الرسكلة المتعددة الإطراف في فترة ما بين (1924-1926) ، ويحدد شارل أندري جوليان تاريخ ميلاده في مارس 1926م، والسؤال المطروح : ما هي ملابسات هذا الحدث؟

يشير بانون آكلي في مذكراته أنه في سنة 1924م زار الأمير خالد باريس، وألقى فيها محاضرتين، الأولى كانت بقاعة المهندسين "تهج بلانش الناحية التاسعة"، والثانية بمركز النقابة "شارع بلا نكي الناحية الثالثة عشر"، وبعد ما افتتح خطابه بالعربية بالشكر للحاضرين وللحزب الشيوعي الفرنسي الذي أعانه على هذا الاجتماع، اعتذر بعدها وتكلم بالفرنسية.

لقد بعثت فكرة الأمير خالد بالإعلان عن جمعية غير مصرح بها في مارس 1926م بعنوان "نجم شمال إفريقيا"، عقدت أول اجتماع لها في 15 ماي 1926م في مقر الكونفدرالية العامة للعمال، ثم انعقد ثاني اجتماع لها في 20 جوان 1926م، وأسندت رئاسة الحزب إلى حاج علي عبد القادر، الذي كان شخصية في الحركة العمالية، والذي تجنس بالجنسية الفرنسية منذ 1911م، وقد بدأ حياته السياسية بالانتماء إلى الحزب الاشتراكي الفرنسي، كما ناضل في صفوف الفرع الفرنسي للأمية العمالية، انخرط في صفوف الحزب الشيوعي الفرنسي بعد مؤتمر تور، وكان ينتمي منذ 1920م إلى إتحاد المستعمرات مع هوشي منه، وقد ساهم في تحرير جريدة الباريا (Baria)، وانضم إلى الكونفدرالية العامة للعمال المتحددين، وفي هذه الأثناء جرف معه مصالي الحاج بعدما أصبح مسؤول خلية في سنة 1922م، ويؤكد ذلك التأثير زواج مصالي الحاج من شيوعية تدعى إيميلي بيكان (Imili Bicane).

لقد كان الجو مناسب في باريس لإنشاء تنظيمات سياسية منذ 1916م، وذلك بالنظر إلى تزايد العمال المتغربين حيث أصبح عددهم 305 آلاف عامل، لكن أول تنظيم كان سنة 1926م كانت هيكلته على النحو التالي:

كان أغلب أعضاء نجم شمال إفريقيا من الجزائر، وتم تعيين الأمير خالد رئيساً شرفياً له. ولكن شيئاً فشيئاً فقد النجم أعضائه التونسيين والمغاربة وأصبح منظمة جزائرية خالصة، وكان هدفه الصريح هو الدفاع عن المصالح المعنوية والمادية لأهل إفريقيا الشمالية وتنقيف أعضائه وكانت أغليبيته الساحقة من العمال بالإضافة إلى الجنود السابقين وطلبة إفريقيا الشمالية الذين كانوا يعيشون في فرنسا.

والى غاية 1930 كان اتصال النجم بالأهالي الجزائريين داخل الجزائر محدوداً جداً، وكان يلقى الدعم والتأييد من اليساريين الفرنسيين والأوروبيين والمنظمات المعادية للاستعمار. أما مطمح هدف النجم الحقيقي هو تحقيق استقلال إفريقيا الشمالية كلها، ومن أعضائه البارزين ونقصد الجزائريين بالطبع: محمد جفال ومحمد بن الأكل وعمار إيماش ومصالي الحاج؛ هذا الأخير الذي أصبح تدريجياً أحسن متحدث رسمي معروف باسم الحزب ولا سيما منذ فاتح الثلاثينيات من القرن العشرين، وكان ضمن الشباب الجزائري الذي شارك إلى جانب فرنسا في الحرب العالمية الأولى، وبقي في فرنسا بعد نهاية الحرب واشتغل في مصانعها.

1- وسائل نضال النجم:

تمثلت وسائل نضال نجم شمال إفريقيا في المنشورات والصحافة والمؤتمرات وكان أسلوبه ثوري ومباشر، وما أن حلت سنة 1928 حتى بلغ عدد أعضاء هذا الحزب حوالي 3500 عامل. وكانت الوسيلة الوحيدة للنجم لإيصال أفكاره ومطالبه إلى الأهالي الجزائريين هي الاعتماد المطلق على الصحافة سواء في الجزائر أو في فرنسا. وهناك صحيفتان خدمتا النجم بشكل جيد، أولهما جريدة "الإقدام" التي كان قد أنشأها الأمير خالد في الجزائر سنة 1919، وعندما نفي سنة 1923 توقفت الإقدام عن الصدور فأعاد النجم إصدارها مجدداً تحت اسم "الإقدام الباريسي" وكانت هذه الصحيفة شهرية وباللغتين العربية والفرنسية، وفي أول فيفري سنة 1927 منعت السلطات الفرنسية توزيع هذه الجريدة لأن الكولون اشتكوا من أنها كانت تشكل خطراً على استقرار منطقة شمال إفريقيا، ولكن النجم أعاد إصدارها مجدداً تحت اسم "إقدام الشمال الإفريقي".

وبعد أن حلت السلطات الفرنسية النجم سنة 1929 أصدر زعماءه سنة 1930، جريدة بعنوان "الأمة" وهي جريدة وطنية وسياسية للدفاع عن حقوق مسلمي إفريقيا الشمالية، وكان مديرها السياسي هو مصالي الحاج، الذي كان آنذاك المتحدث باسم النجم، أما مديرها ومحررها فقد كان عمار إيماش عضو الهيئة الإدارية للنجم.

وفي سنة 1933 دعا النجم كل أهالي إفريقيا الشمالية أن يقرءوا جريدة الأمة وخاطبهم بالقول: « تدافع عنكم، وتعلمكم، وتثقفكم. إنها ستكشف جميع الخونة، وكل المتعاونين، وكذا أعداء وطننا وقضيتنا، إنها ستقودكم إلى الاتجاه الصحيح دون خوف ودون هزيمة....فساعدوها وأحموها وحثوا غيركم على قراءتها، انشروها في كل مكان لكي تصبح الراية والمركز الذي تجتمع من حوله جميع القوى الحية في إفريقيا الشمالية المسلمة».

2- مطالب النجم:

إن مطالب النجم كانت واضحة منذ البداية، لكنه عاد وأكد عليها، بخاصة بعد حركة العداء ضد الوطنية التي قادها الكولون في الجزائر والشيوعيون أصحاب الاتجاه اليساري في فرنسا لمواقف النجم، فاستغل النجم فرصة انعقاد المؤتمر المعادي للاستعمار في بروكسل بين 10 و15 فيفري 1927، وشارك فيه كما شاركت فيه وفود من آسيا وإفريقيا وأوروبا، وأمريكا. وكان مصالي الحاج ممثلا للنجم وقدم مطالب الجزائريين أمام التجمع العالمي. والواقع أن أغلب مطالب النجم كانت معروفة لدى الأهالي الجزائريين، وهي نفس المطالب التي قدمتها الوفود الأهلية للحكومة الفرنسية في الفترة الممتدة ما بين 1900-1914، وحركة الأمير خالد خلال العشرينيات، ولكن الفارق الوحيد أن مطالب النجم كانت تتسم بالجدية أكثر من سابقتها، وزادت عليها بمطلب الاستقلال التام عن فرنسا. ويمكن تلخيص كل البرامج فيما يلي:

- 1- الاستقلال الكامل للجزائر.
- 2- جلاء الجيش الفرنسي.
- 3- إنشاء جيش وطني.
- 4- مصادرة الأملاك الزراعية الكبيرة للكولون والشركات الإقطاعية.
- 5- احترام الممتلكات المتوسطة والصغيرة للجزائريين.

- 6- إرجاع الأراضي والغابات التي أخذتها الدولة الفرنسية إلى الجزائر.
 - 7- الإلغاء الفوري لقانون الأهالي وجميع القوانين الاستثنائية الأخرى.
 - 8- العفو العام عن الجزائريين الذين كانوا قد سجنوا، أو نفوا، أو كانوا يعيشون تحت الرقابة الفرنسية.
 - 9- حرية الصحافة، والاجتماع والتجمع ومنح الحقوق السياسية والنقابية كتلك التي منحت للفرنسيين في الجزائر.
 - 10- إحلال مجلس وطني جزائري منتخب بطريقة التصويت العام محل المجلس المالي.
 - 11- إنشاء مجالس بلدية منتخبة بطريقة التصويت العام.
 - 12- حق الجزائريين في التمتع بجميع مستويات التعليم.
 - 13- خلق المدارس باللغة العربية.
 - 14- تطبيق جميع القوانين الاجتماعية الفرنسية على الجزائر.
 - 15- زيادة القروض الفلاحية إلى الفلاحين الجزائريين الصغار.
- ومما لاشك فيه، أن استقلال الجزائر وجلاء القوات الفرنسية عنها وتكوين جيش ومجلس وطني ، والانتخابات عن طريق التصويت العام كانت أكثر الأمثلة وضوحا على تغير مسار الحركة الوطنية في الجزائر، فسياسة الاندماج كانت قد طويت صفحتها على الأقل بالنسبة لنجم شمال إفريقيا. في سنة 1929م بدأت حكومة طارديو الضغط على مناضلي النجم، وقررت في 20 نوفمبر محكمة السين حله، واستدعى قاضي التحقيق المناضلين المسؤولين لإبلاغهم خبر الحل والواقع أنه لم تكن هناك أية اتهامات محددة ضد هذه المنظمة. لكن محامي الجمعية "بيرطون" نصح القادة بأن لا يستجيبوا للدعوة، وهكذا أصبح قرار الحل غير قانوني لأنه لم يطبق في الوقت القانوني.
- اتفق الكتاب الفرنسيون على سبب حل النجم أنه كان ينشط مع تيارات تهدف إلى زعزعة السيادة الفرنسية، في حين يعزو الجزائريون سبب الحل إلى الضغط الذي قامت به فيدرالية رؤساء البلديات في الجزائر ونواب الكولون في فرنسا.
- لكن زعماء النجم واصلوا نشاطهم بدليل أن جريدة الأمة صدرت سنة 1930، وفي سنة 1932 أعادوا تكوين الحزب تحت اسم جديد هو "نجم إفريقيا الشمالية المجيد"، وبعد سنة واحدة (1933) نشروا دستورهم الرسمي، وكان رد فعل الحكومة الفرنسية أن قامت

باعتقالهم وسجنوا مع دفع غرامة مالية سنة 1934، ورغم ذلك عادوا سنة 1937، وأسسوا حزب الشعب الجزائري الذي عبّر صراحة بأنّ النجم كان يمثل الجزائريين بالدرجة الأولى.

انبعاث نجم شمال أفريقيا - المجيد - 1933:

تجدد النجم بمناضليه القدامى وبأهداف متجددة وبرنامج أكثر وطنية وعقلانية حيث

طالب بـ:

- 1- محو قانون الأهالي البغيض في الحال وإلغاء جميع القوانين الاستثنائية.
- 2- العفو العام عن كل أولئك الذين كانوا قد سجنوا أو وضعوا تحت الرقابة الخاصة، أو نفوا لارتكابهم شيئا ضد قانون الأهالي أو قاموا بجرائم سياسية.
- 3- الحرية المطلقة في السفر إلى فرنسا وإلى غيرها من البلاد الأجنبية.
- 4- حرية الصحافة والاجتماع والتجمع وتوفير الحقوق السياسية والنقابية.
- 5- إحلال مجلس وطني جزائري منتخب عن طريق التصويت العام محل المجلس المالي الذي لا ينتخب إلا عن طريق التصويت المحدود.
- 6- إلغاء البلديات المختلطة والمناطق العسكرية وإحلال محلها مجالس بلدية منتخبة عن طريق التصويت العام.
- 7- حق الجزائريين في تقلد جميع الوظائف العامة دون أي تمييز، مع المساواة في العمل وفي المعاملة للجميع.
- 8- التعليم الإلزامي للغة العربية وحق الجزائريين في التعليم على جميع المستويات، وخلق مدارس عربية جديدة، وكل الأعمال الرسمية يجب أن تنتشر بالعربية والفرنسية في نفس الوقت.
- 9- بخصوص الخدمة العسكرية (من الجزائريين في الجيش الفرنسي) يجب احترام الآية الكريمة (ومن يقتل مؤمنا متعمدا...)
- 10- تطبيق القوانين الاجتماعية والعمل على الجزائريين أيضا، وحق العائلات الجزائرية في الجزائر في الحصول على المساعدة من جراء البطالة، وفي المنح العائلية ، إلغاء تام للتأمينات الاجتماعية.

11- زيادة القروض الفلاحية إلى الفلاحين الصغار، وتنظيم أكثر عقلانية لنظام الري وتطوير وسائل المواصلات، والمساعدة الحكومية ، غير المعوضة إلى ضحايا المجاعات الدورية.

أما القسم الثاني:

1- استقلال الجزائر الكامل.

2- جلاء تام لجيش الاحتلال.

3- تكوين جيش وطني.

حكومة وطنية ثورية:

1- مجلس تأسيسي منتخب عن طريق التصويت العام.

2- التصويت العام في كافة الدرجات وصلاحيه الترشح إلى كل المجالس بالنسبة لجميع السكان الجزائري.

3- ستكون اللغة الجزائرية هي اللغة الرسمية.

4- تسليم جميع الممتلكات إلى الدولة الجزائرية بما في ذلك البنوك والمناجم والطرق الحديدية والموانئ والمؤسسات التي اغتصبها المحتلون.

5- تأميم الأملاك الكبيرة التي اغتصبها الإقطاعيون، حلفاء المحتلين والكلون والشركات الرأسمالية، وتسليم الأراضي المؤممة إلى الفلاحين واحترام الأملاك المتوسطة والصغيرة وإعادة الأراضي والغابات التي أخذتها الدولة الفرنسية إلى الدولة الجزائرية.

6- حرية التعليم وإجباريته على جميع المستويات.

7- تعترف الدولة الجزائرية بحق تشكيل الاتحادات والتحالفات وحق الإضراب وهي تتعهد بمناقشة القوانين الاجتماعية.

8- المساعدة العاجلة للفلاحين بتخصيص قروض للفلاحة دون فائدة من أجل شراء الآلات والبذار والسماد ، وتنظيم الري وتحسين وسائل المواصلات، إلخ...

المحاضرة العاشرة:

جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

د. بوقارة عبد الرحمان.

احتفلت فرنسا بالذكرى المئوية لاحتلال الجزائر سنة 1349هـ / 1930م وكانت احتفالات صاخبة، أنفق الفرنسيون عليها ما يربو على 80 مليونا من الفرنكات. وعمدوا في هذه المناسبة إلى استعراض جيوشهم على النحو الذي دخلت فيه جيوش الكونت دي بورمون مدينة الجزائر من حيث اللباس والزينة والعدة والعتاد والموسيقى والأناشيد.

وكانت هذه الاحتفالات التي استمرت ستة أشهر تمثل روح الاستعلاء للإدارة الفرنسية وكأنها أثبتت بما لا يدع مكانا للشك أن الجزائر صارت فرنسية ولن تعود مطلقا إلى ما كانت عليه من عروبة وإسلام. ولكن الإدارة الفرنسية لم تكن تدرك بأنها بموقفها هذا أعادت نزف جرح الأهالي الجزائريين، الذين استنكروا هذه الاحتفالات وعلى رأسهم علماء الدين الذين سعوا إلى إنشاء جمعية تناهض أهداف الإدارة الفرنسية وتنمي روح الوعي القومي لدى الفرد الجزائري وجعلوا لها شعارا يعبر عن اتجاههم ومقاصدهم؛ هو "الإسلام ديننا.. العربية لغتنا.. والجزائر وطننا".

بؤادر الإصلاح:

عشية الحرب العالمية الأولى غادر الجزائر جماعة من العلماء الشبان إلى تونس والمغرب والحجاز ومصر والشام؛ بغية الحصول على الثقافة العربية الإسلامية حيث معاهد العلم الكبرى، بعد أن حوصرت منابع العلم الأصيلة في الجزائر من طرف الإدارة الفرنسية، وقد شملت موجة المهاجرين الشبان: عبد الحميد بن باديس، والبشير الإبراهيمي والطيب العقبي وقد تأثرت هذه المجموعة بالأفكار الإصلاحية التي قادها محمد عبده ومحمد رشيد رضا، وبعد عودتهم إلى الجزائر عملوا على نشر الوعي القومي عبر الصحافة والمدارس وعقد الندوات وإلقاء المحاضرات، وكانت تراودهم فكرة إنشاء منظمة تجمع صفوفهم وتوحد جهودهم، وتكون منبرا لأفكارهم الإصلاحية، وجاءت احتفالات فرنسا في الجزائر لتحيل آمالهم إلى واقع ملموس.

ميلاد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

في صباح يوم الثلاثاء، السابع عشر من ذي الحجة عام 1349هـ / 5 ماي 1931م اجتمع في الجزائر العاصمة، بنادي الترقى أكثر من سبعين عالما، كان منهم بعض مشايخ

الطرق الصوفية وبعض الموظفين الدينيين الرسميين. وقد امتد هذا الاجتماع على مدى أربعة أيام، ليسفر عن إعلان ميلاد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وقد تولى الشيخ الإمام البشير الإبراهيمي-لما عرف عنه من قدرة وبراعة في اللغة- بكتابة قانونها الأساسي مختصرا، وصاغه بطريقة بأسلوب لا يثير شك الإدارة الفرنسية ولا يخيف مشايخ الطرق الصوفية الذين كان كثير منهم يتوجس خيفة من هذا التنظيم الجديد. حتى أن الإدارة الفرنسية لم تتردد في منح الترخيص والتصريح لها، لأنها لم تكن ترى في الجمعية على الأقل في ذلك الوقت ما يهدد مصالحها، والقارئ للقانون الأساسي للجمعية يفسر موقف الإدارة الفرنسية، لذلك اعترف الحاكم العام رسميا بتأسيس الجمعية بتاريخ 22 ماي 1931.

القانون الأساسي للجمعية:

إن المتصفح للقانون الأساسي لجمعية العلماء؛ يدرك عمق الفهم الذي كان عليه مؤسسوها وحسن تقديرهم ومعرفتهم بحقيقة وغاية الإدارة الفرنسية.

لقد أصرت الجمعية من أول يوم على أن تتأى بنفسها عن المعارك السياسية مع الإدارة الفرنسية وأن تتصرف إلى تربية الشعب الجزائري وزرع بذور الإصلاح في أعماقه ليكون قادرا في المستقبل على التصدي لسياسات الإدارة الفرنسية.

لقد كان ابتعاد الجمعية عن الخوض في المسائل السياسية مباشرة فهما عميقا لتلك المرحلة من الصراع مع المستعمر الذي لم يكن يتردد في القضاء بقوة وعنف على كل من يهدد وجوده ومصالحه في الجزائر.

لقد كان من مواد القانون الأساسي للجمعية:

- 1- لا يسوغ لهذه الجمعية بحال من الأحوال أن تخوض أو تتدخل في المسائل السياسية.
 - 2- القصد من هذه الجمعية هو محاربة الآفات الاجتماعية كالخمر والميسر والبطالة والجهل، وكل ما يحرمه صريح الشرع، وينكره العقل، وترفضه القوانين الجاري العمل بها.
- إننا إذا جمعنا هذه البنود مع ما سبق ذكره عن البشير الإبراهيمي أثناء إعداد قانون الجمعية الأساسي، أدركنا الأخطار التي كانت الجمعية تشعر بها، ولذلك عملت جهدها لتفادي ذلك حتى تضمن نجاح مسيرتها ومهمتها وبلوغ غاياتها.

أهداف جمعية العلماء:

يمكن تلخيص الأهداف الأساسية للجمعية فيما يأتي:

أولاً: نشر العقيدة الإسلامية المستمدة من الكتاب والسنة، صافية نقية، كما كان عليها الصحابة والتابعين، والوقوف في وجه بدع الشرك والخرافات التي كان يروج لها أصحاب البدع والمنحرفون عن هدي الإسلام.

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف الكبير، تولى الإمام ابن باديس تأليف كتاب (العقائد الإسلامية) لجموع الطلبة في مدارس الجمعية، روعي فيه شرح عقائد الإسلام، بعيداً عن أساليب المتكلمين المعقدة. ثم كتب الشيخ مبارك الملي، أحد مؤسسي الجمعية كتابه (الشرك ومظاهره)، وفي هذين الكتابين وغيرهما تظهر عقيدة الإسلام الصحيحة، مبرأة من كل أنواع الشرك والبدع والخرافات والضلالات. ولذلك لا نستغرب رد فعل بؤر البدع والخرافات المؤيدة للإدارة الفرنسية وهي تهاجم الجمعية.

ثانياً: التعليم؛ لقد سعت الإدارة الفرنسية بكل طاقاتها للحيلولة بين الأهالي الجزائريين وبين حقهم في التعليم، إدراكاً منها بأن الأهلي إذا تعلم وتشبع بالثقافة العربية والإسلامية فهو سيشكل خطراً كبيراً على الوجود الفرنسي في الجزائر. لذلك بادرت إلى هدم بعض المساجد وتحويل البعض الآخر إلى كنائس، ومنعت بناء المدارس العربية وتدرّس كتب اللغة العربية كتفسير القرآن الكريم وألفية ابن مالك، وكل الذي سمحت به هو دراسة تاريخ فرنسا وجغرافيتها، والتأكيد على اعتبار الجزائر جزءاً من فرنسا، تاريخاً وجغرافياً وواقعاً وحكماً.

ومن جهتها أدركت جمعية العلماء أن التعليم هو السبيل إلى التحرر، فالأمة الجاهلة لا يمكنها الحصول على الاستقلال ولا المحافظة عليه، ولأجل هذا انطلقت جمعية العلماء في نشر التعليم في سبيل الوصول إلى القضاء على الجهل ونشر الوعي الصحيح، ولأجل تحقيق هذا الهدف الكبير وضعت الجمعية في منهاج تعليمها ثلاث مواد أساسية:

- القرآن الكريم

- علوم اللغة العربية

- التاريخ الإسلامي وتاريخ الجزائر.

وكان اختيار هذه المواد ينم عن فهم عميق لدور التعليم في بناء شخصية الشعب الجزائري. فالهدف من تعليم القرآن هو أن يتخرج من أبناء الجزائر رجال "كرجال سلفهم، وعلى هؤلاء الرجال القرآنيين تعلق هذه الأمة آمالها"، أما تدريس اللغة العربية فلأنها "لغة

الإسلام الرسمية وأن الذي يبتعد عن اللغة العربية يبتعد عن عبادة الله، والذي يبتعد عن الله يكسب إثما كبيرا". فاللغة العربية هي لغة القرآن، وإحدى مقومات الشعب الجزائري.

أما تدريس التاريخ الإسلامي وتاريخ الجزائر، فلأن التاريخ يعتبر بمثابة شعور الأمة، وذاكرتها ووعيتها بكيانها، ولقد اهتمت الجمعية بهذا الجانب، فكان مبارك الميلي أول جزائري يؤرخ لتاريخ الجزائر، فألف كتابه المشهور تاريخ الجزائر في القديم والحديث، من أجل أن يعرف هذا الشعب جذوره وامتداده.

ثالثا: السعي في رفع المعاناة الاجتماعية عن الأهالي: لم يكن دور جمعية العلماء مقتصرًا على نشر الوعي الإسلامي والحفاظ على مقومات الشخصية الجزائرية، وإنما كان برنامجها شاملا لكل الأهداف الأخرى المتمثلة في رعاية الفقراء والمساهمة في المشاريع الخيرية، ورفع مستوى المعيشة للأهالي الجزائريين، والتأكيد على تحريم الظلم بكل أشكاله وألوانه، وتحريم صنوف الربا، وأداء الزكاة، تحقيقا لمبدأ التكافل والتعاون الذي نادى به نصوص الشريعة الإسلامية، وسعيا إلى رفع الغبن عن الشعب الجزائري، حتى يمكنه أن يتطلع إلى هدف التخلص من المستعمر البغيض، وحتى يعلم أن في دينه من المبادئ والقيم ما يحقق له ذلك الهدف، ولا داعي لاستيراد الأفكار والمذاهب الغربية عنه وعن مبادئه وقيمه.

وسائل نضال الجمعية:

اعتمدت الجمعية في نشر أهدافها ومبادئها على وسائل متعددة، شملت المسجد والمدرسة والنادي والصحافة، فالمسجد كان للوعظ والإرشاد بطريقة جديدة تعين على فهم الدين ودوره في الحياة، والمدرسة كانت لتربية النشء الجديد وتخرج أجيال جديدة متسلحة بالثقافة العربية الإسلامية، والنادي كان للتوعية والتوجيه الوطني بالخطب والمحاضرات والمسرحيات والأناشيد والصحافة لنشر المبادئ والأهداف والدعوة إلى اليقظة والدفاع عن الجمعية ضد خصومها. بالإضافة إلى وسائل أخرى كانت تستخدم حسب المناسبة، مثل الاحتجاج، والمقابلات، وإرسال الوفود، والرحلات، والمشاركة في التجمعات العامة.

وقامت الجمعية بمشروعاتها الإصلاحية معتمدة على اشتراكات أعضائها، بالإضافة إلى اكتتاب الأهالي المسلمين في المشروعات التي تخطط وتدعو لها مثل مشروع معهد عبد الحميد بن باديس، حيث اكتتبت الأمة لشراء دار للمعهد في قسنطينة، وبهذه الطريقة تمكنت الجمعية من تدبير مواردها المالية التي تلزم لتنفيذ أفكارها الخاصة التي تهدف إلى المحافظة

على صبغة الجزائر العربية الإسلامية. وتقاسم رؤساء الجمعية وزعمائها العمل، فتكفل ابن باديس بقسنطينة، فكان يقوم هو ومعاونوه بنشر العلم وإرشاد المسلمين إلى مبادئ دينهم الصحيحة ومحاربة البدع والخرافات والآفات الاجتماعية عن طريق الوعظ والإرشاد التي كانت تقوم بها المراكز الدينية التابعة للجمعية. وكان ابن باديس يقوم أيضا بالإشراف على تكوين الجمعيات المحلية التي تقوم بإنشاء المدارس، وجمع الأموال اللازمة للإنفاق عليها وإمدادها بالكتب والوعاظ.

وتولى البشير الإبراهيمي الإشراف على نشاط الجمعية في غرب الجزائر متخذاً من تلمسان مركزاً لعمله وجهوده. وتولى الطيب العقبي المهمة نفسها في الجزائر، وكان هناك تنسيق بين القادة الثلاثة وأعضاء الجمعية وفروعها وأنصارها في مختلف أنحاء الجزائر.

وقد كان المركز الرئيس لتنظيم هذه الجهود وتوسيعها ما بين الأعضاء في الجمعية وتوزيعها: الجامع الأخضر (جامع سيدي لخضر) بقسنطينة، الذي كان الشيخ ابن باديس يدرس فيه، وقد جعله مركزاً لتخريج القادة من العلماء والوعاظ، فقد كان يضم طلاباً من كل أنحاء الجزائر، وكان الشيخ ابن باديس يوليهم عناية فائقة، واهتماماً خاصاً من جميع النواحي التربوية والأخلاقية والغذائية والصحية والاجتماعية، وبلغ به هذا الاهتمام إلى درجة أنه كان يحرص على توديع كل طالب عند بداية العطلة.

وقد تنبعت الإدارة الفرنسية إلى خطر ما تقوم به جمعية العلماء على سياستها في الجزائر وخشيت من انتشار الوعي الإسلامي، فعطلت المدارس، وزجت بالمدرسين في السجون، وأصدر المسؤول الفرنسي عن الأمن في الجزائر في عام (1352هـ / 1933) تعليمات مشددة بمراقبة العلماء مراقبة دقيقة، كما حرّم على غير المصرح لهم من قبل الإدارة الفرنسية باعتلاء منابر المساجد.

وفي فترة الحرب العالمية الثانية ضعف نشاط الجمعية بسبب خضوع البلاد للأحكام العرفية ووفاة مؤسسها ورئيسها عبد الحميد بن باديس، ونفي خلفه في رئاسة الجمعية البشير الإبراهيمي إلى أفلو بصحراء وهران، فكان يقود نشاط الجمعية في المنفى من خلال الرسائل التي يتبادلها مع رفاقه من زعماء الجمعية.

✓ المراجع:

- ✓ صبرينة الواعر: محاضرات في تاريخ الجزائر. المدرسة العليا للأساتذة. قسنطينة.
- ✓ الطاهر عمري: محاضرات، الجزائر خلال الفترة العثمانية، المدرسة العليا للأساتذة، قسنطينة.
- ✓ أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج.1، 2، 3.
- ✓ غي برفيلي: النخبة الجزائرية الفرانكفونية 1880-1962
- ✓ مصطفى الأشرف: الجزائر الأمة والمجتمع.
- ✓ فرحات عباس: ليل الاستعمار
- ✓ مصالي الحاج: مذكرات مصالي الحاج 1898-1938.
- ✓ يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830-1954.
- ✓ أحمد الخطيب: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر،
- ✓ يحي بوعزيز: الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية من خلال نصوصه 1912-1948.
- ✓ محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر. ج.1
- ✓ جوان غليسي: الجزائر الثائرة، تر. خيرى حماد.
- ✓ مذكرات أحمد باي.
- ✓ احميدة عميرواي: دور حمدان خوجة في القضية الأهلية.
- ✓ حمدان خوجة: المرأة.
- ✓ شارل روبير أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصر.
- ✓ وفقكم الله. أستاذ المقياس: بوقارة عبد الرحمان.